الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

كلية العلوم الإجتماعية

قسم الديمغرافيا

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاجتماعية

تخصص: الديمغرافيا الاجتماعية

واقع الثقافة المقاولاتية في جامعة وهران 02

من إعداد الطالبة:

بن معمر سارة

تحت إشراف الأستاذة:

بختاوي اسيا

الإسم و اللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.			
أ. بودية ليلى	أستاذة محاضرة ا	جامعة وهران 2 محمد بن احمد	رئيسة اللجنة
أ. إيزة أمال	أستاذة محاضرة ب	جامعة وهران 2 محمد بن احمد	مناقشة
أ. بختاوي أسيا	أستاذة محاضرة ا	جامعة وهران 2 محمد بن احمد	مشرفة

السنة الجامعية 2026/2025

شكر

في هذا اليوم الذي أقطف فيه ثمرة سنوات من الإجتهاد و السهر ، أتوجه إليكم بأصدق كلمات الشكر و الإمتنان ، إلى عائلتي التي كانت السند و الدعاء و القوة في كل خطوة ، شكرا على محبتكم التي منحتني العزم و على صبركم الذي كان نورا يضيء طريقي إلى النجاح,

وإلى أساتذتي الكرام أصحاب الفضل بعد الله ، شكرا لأنكم لم تكونوا مجرد ناقلين للمعرفة بل كنتم قدوة و مصدر إلهام ، غرستم فينا حب العلم و ساعدتمونا على تجاوز الصعاب بثقة و إصرار.

و إلى من كان لروحي سكنا ، و لطموحي دافعا إلى من شاركني عناء أيام بكلماته لمن كان خلف الكواليس سندا لا يمل و لا يميل و داعما لا يغيب .

هذا إنجاز ليس ثمرة جهدي وحدي بل ثمرة دعمكم فلكم مني كل التقدير و الوفاء .

أسئل الله أن يجزيكم خير الجزاء .

بكل فخر و إمتنان أهديكم نجاحي فهو جزء من عطائكم .

الفهرس

	الشكر	
الفصل التمهيدي		
	مقدمة	2
1	الإشكالية	3
2	الفرضيات	4
3	أهمية الدراسة	5
4	أهداف الدراسة	5
5	مبررات إختيار الموضوع	6
6	هيكلة البحث	8
الفصل الأول: ماهية و سياسة المقاولاتية في الجزائر		
	تمهيد	11
1	نشأة المقاولاتية	12
2	ثقافة المقاولاتية	12
3	خصائص و أهمية المقاولاتية	13
1.3	خصائص المقاولاتية	13
2.3	أهمية المقاولاتية	14
4	التطور التاريخي لمفهوم المقاولاتية	14
5	مفهوم المقاول	16
6	التجربة الجزائرية في الدعم المقاولاتي	18
7	تأسيس وزارة إقتصاد المعرفة و المؤسسات الناشئة في الجزائر	19
8	الأهداف الرئيسة لوزارة إقتصاد المعرفة و المؤسسات الناشئة في الجزائر	20
9	مقارنة التجربة الجزائرية مع التجارب الدولية و العربية	22
10	أهداف الثقافة المقاولاتية	25

11	دواعي تنمية ثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين	25
	خاتمة	27
الفصل الثاني:حاضنات الاعمال الجزائرية و دورها في تعزيز الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين		
	تمهيد	29
1	حاضنات الأعمال و المؤسسات الناشئة	30
2	مفهوم حاضنات الاعمال	31
3	تعريفها	32
4	أهمية الحاضنات في ترقية الإقتصاد الوطني	33
5	أهداف حاضنات الأعمال	34
6	مهام حاضنات الأعمال	34
7	أنواع حاضنات الأعمال	35
7.أ	الحاضنات التقليدية	35
7.ب	الحاضنات التكنولوجية	36
7.ت	الحاضنات الجامعية	36
7.ج	الحاضنات الإفتراضية	37
7.د	المسرعات	37
7.ر	الحاضنات الصناعية	38
8	تحديات حاضنات الأعمال و المؤسسات الناشئة في الجزائر	40
9	تجارب حاضنات الأعمال الجزائرية في مرافقة المؤسسات الناشئة	41
10	الحاضنات الجامعية في الجزائر	43
1.10	خصائص الحاضنات الجامعية في الجزائر	44
2.10	أهداف الحاضنات في الجزائر	44
	خاتمة	46
الفصل الثالث :حاضنة الأعمال بجامعة وهران 2 وواقع الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين		
	تمهيد	48

1	حاضنات جامعة وهران 2	49
1.1	دور حاضنة أعمال جامعة وهران 2	49
2.1	خدمات الحاضنة	49
3.1	حاضنة جامعة وهران 2 بالأرقام	49
4.1	النشاطات التي تم برمجتها في السنة الجامعية 2026/2025	50
2	دراسة ميدانية لواقع الثقافة المقاولاتية لطلبة حاضنة جامعة وهلران 2 حاضنة جامعة وهران 2	51
1.2	الجانب المنهجي للدراسة الميدانية	51
2.2	تحليل نتائج البحث الميداني	52
1.2.2	الخصائص الوصفية للسن و الجنس	52
2.2.2	توزيع أفراد العينة حسب مختلف كليات جامعة وهران 02	54
3.2.2	توزيع أفراد العينة حسب الطور الجامعي	55
3	دور المرافقة المقاولاتية في تطوير أفكار المشاريع لدى الطلبة الجامعيين و مواجهة الصعوبات	56
4	فكرة عن المشروع	57
5	طبيعة فكرة المشروع	57
6	التكوين المقاولاتي	59
7	تقييم مستوى المرافقة	62
8	آليات و دعم و تمويل المشاريع	65
	الخاتمة	70
	الخاتمة عامة	72

قائمة الرسومات البيانية :

الرقم	عنوان الرسم البياني	الصفحة
1	تطور المؤسسات الناشئة في الجزائر	25
2	إحصائيات حول الحاضنات في الجزائر	42
3	توزيع أفراد العينة حسب كليات جامعة وهران 2	55
4	إمتلاك فكرة عن المشروع	57
5	مسامهمة التكوين المقاولاتي	60
6	تقييم مستوى المرافقة	62
7	مدى مساعدة المرافقة	64
8	معرفة آليات ودعم و تمويل المشاريع	66
9	نوع الدعم الذي يحتاجه الطالب المقاولاتي	68

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تعاريف المقاولاتية حسب أهم المؤلفون	15
02	التعاريف الأكاديمية للمقاول عبر التطور التاريخي	18
03	عدد المؤسسات الناشئة في الجزائر	24
04	الأنواع الرئيسية للحاضنات و مسرعات الأعمال و مميزاتها	39
05	تحليل الوصفي لسن الطلبة حسب الجنس	53
06	طبيعة فكرة المشروع	58
07	مساهمة التكوين المقاولاتي	60
08	آليات و دعم و تمويل المشاريع	66

المقدمة

مقدمة:

يعيش الإقتصاد العالمي تحولات متزايدة بفضل تقدم التكنولوجي و استخدام المعرفة ذلك ما جعل مجال المقاولاتية رمز من رموز التنمية الاقتصادية و الاجتماعية حيث أضحت ريادة الأعمال و المؤسسات الناشئة أداة قوة للنمو الاقتصادي و توفير فرص العمل و التشجيع على الابتكار.

وفي هذا المجال وجهت الجزائر كافة إهتماماتها لتطوير المجال المقاولاتي و ذلك بمجموعة من الإصلاحات التي تشجع الطلبة المقبلين على المشاريع وذلك عبر البوابة التي أنشأتها الدولة و وزارة إقتصاد المعرفة للمؤسسات الناشئة والتي بدورها عملت على تمويل و المرافقة، إضافة إلى إجماع الفكر المقاولاتي داخل الحرم الجامعي من خلال حاضنات الأعمال الجامعية.

أصبحت للجامعة دور جوهري يفوق وظيفتها الأولية (التعليم و البحث العلمي) لتصبح الداعم الرئيسي و المرافق الأول للطلبة في مسارهم نحو مجال المقاولاتية حيث تعتبر جامعة وهران –2– مثالا على ذلك.

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان المجال المقاولاتي من خلال الطلبة الذين ينتمون الى حاضنة جامعة وهران 2 و ابراز مدى أهمية التكوين و المرافقة في تنمية المشاريع المعمول عليها و كذا أهم التحديات والعراقيل التي يصدفونها.

قسمت هذه الدراسة إلى ثلاث فصول تناول الفصل الأول المقاولاتية و فروعها من الجانب النظري و إسقاطها على التجربة الجزائرية بينما تطرقنا في الفصل الثاني إلى حاضنات الأعمال الجزائرية و دورها في مرافقتها للمؤسسات الناشئة . أما عن الفصل الثالث فقد تناول دراسة ميدانية تضمنت واقع الثقافة المقاولاتية لدى طلبة جامعة وهران –2– مع تحليل النتائج و استخلاص أهم الاستنتاجات .

1. الإشكالية:

شهد المجتمع الجزائري خلال العقود الأخيرة تحوّلات ديموغرافية واقتصادية عميقة، تجلّت أساسًا في الطابع الفتي للتركيبة السكانية؛ حيث تشير بيانات الديوان الوطني للإحصاء (ONS) إلى أن 59.2% من السكان ينتمون إلى الفئة العمرية (15–59 سنة) باعتبارها الفئة النشيطة اقتصاديًا، في حين تمثل الفئة (0–14 سنة) حوالي 30%، مقابل 10.5% للفئة (60 سنة فأكثر). وتعكس هذه المعطيات بنية ديموغرافية شابة تفرز ضغطًا متزايدًا على منظومة التشغيل وسوق العمل.

وقد تعزّز هذا الضغط بفعل التوسع الكبير في منظومة التعليم العالي، إذ انتقل عدد الطلبة من 1317 طالبًا سنة 1961 بجامعة الجزائر وملحقتيها بوهران وقسنطينة، ليتضاعف سنة 1962، ثم يرتفع بـ 9.5 مرات خلال أقل من عشر سنوات، ليبلغ حوالي 1.200.000 طالب سنة 2011، أي ما يعادل تضاعفًا يفوق 1000مرة خلال خمسين سنة من الاستقلال (وزارة التعليم العالي، 2012، ص 32). وقد أسهم هذا التوسع في زيادة تدفق خريجي الجامعات إلى سوق العمل بوتيرة تفوق قدرة الاقتصاد الوطني على الاستيعاب. وانعكست هذه التحولات بشكل مباشر على سوق الشغل، في ظل محدودية قدرة القطاعات التقليدية، لا سيما الوظيفة العمومية، على امتصاص هذه الأعداد المتزايدة من اليد العاملة المؤهلة. وتشير بيانات الديوان الوطني للإحصائيات إلى أن معدل البطالة بلغ 11.4% سنة 2019، مع تسجيل تفاوتات واضحة حسب الجنس والفئة العمرية؛ إذ بلغ معدل البطالة لدى الذكور حوالي 9%، مقابل20.04% لدى الإناث. كما سجلت الفئة العمرية (16–24 سنة) معدلات بطالة مرتفعة تُقدّر بحوالي 26.9%، مع تفاوتات ملحوظة حسب المستوى التعليمي، حيث بلغت 42.5% لدى غير الحاصلين على شهادة، و31.4% لدى خريجي الجامعات ضمن إجمالي العاطلين عن العمل.

وفي ظل هذه المؤشرات الديموغرافية والاقتصادية، وما صاحبها من اختلالات بنيوية في سوق العمل، من بينها ارتفاع بطالة الشباب الجامعي، وانتشار العمل غير الرسمي، وضعف التوافق بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات السوق، اتجهت الدولة الجزائرية إلى إعادة توجيه سياسات التشغيل نحو ترقية المقاولاتية

باعتبارها خيارًا استراتيجيًا لتحقيق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب. وقد تجسّد هذا التوجه من خلال استحداث آليات الدعم والمرافقة والتمويل، وإدماج التعليم المقاولاتي ضمن البرامج الجامعية، إلى جانب إنشاء حاضنات أعمال جامعية.

وقد تعزّز هذا المسار بصدور القرار الوزاري رقم 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022 عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الذي يحدد آليات إعداد مذكرة التخرج في صيغة مشروع مؤسسة ناشئة، مع إسناد مهمة مرافقة وتأطير هذه المشاريع إلى حاضنات الأعمال الجامعية. ويهدف هذا الإجراء إلى تكوين جيل من الطلبة المقاولين، القادرين على التوجه نحو ريادة الأعمال، وترسيخ الثقافة المقاولاتية داخل الوسط الجامعي. وعليه، تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول التساؤل الرئيسي الآتي:

- إلى أي مدى تساهم الحاضنات الجامعية في الجزائر، في ظل المؤشرات الديموغرافية والاقتصادية الراهنة، في ترسيخ الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين، وتمكينهم من تطوير مشاريع مقاولاتية قابلة للتجسيد والاستدامة كبديل استراتيجي لمعضلة البطالة والضغط على سوق الشغل؟

من اجل الإجابة على هذا التساؤل ثم طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية هي كالاتي:

- ما مظاهر تطوّر المقاولاتية في الجزائر على المستوى الوطني؟
- ما دور السياسات العمومية في دعم ثقافة المقاولاتية داخل الجامعة؟
- ما هو واقع الثقافة المقاولاتية لدى طلبة الحاضنة الجامعية لجامعة وهران 02؟

من اجل الإجابة على هذه الأسئلة تم الاعتماد على مجموعة من الفرضيات وهي كالاتي:

2. الفرضيات:

الفرضية العامة:

- ✓ تساهم الحاضنات الجامعية في ترسيخ الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين وتكوين توجه مقاولاتي إيجابي لديهم.

- ✓ السياسات المطبقة من طرف الدول في مجال المقاولاتية تشجع الشباب بما في ذلك الطالب الجامعي على انشاء مؤسسات جديدة في الجزائر
- ✓ تمثل العراقيل المالية عائقًا رئيسيًا أمام تحويل الأفكار المقاولاتية إلى مشاريع واقعية.

3. **أهمية الدراسة:** والتي يمكن تقيمها الى قسمين علمية والتي تتمثل في:

- ✓ الإسهام في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بـ المقاولاتية الجامعية والثقافة المقاولاتية لدى الشباب الجامعي.
- ✓ دعم الدراسات التي تربط بين سوق الشغل، التحولات الديموغرافية، والمقاولاتية.
- ✓ تقديم إطار تحليلي علمي لفهم دور الحاضنات الجامعية في بناء التوجه المقاولاتي لدى الطلبة.
- ✓ توضيح العلاقة بين التكوين المقاولاتي والممارسة المقاولاتية الفعلية.
- ✓ المساهمة في تطوير المعرفة المتعلقة بآليات إدماج المقاولاتية داخل الجامعة.
- ✓ الربط بين السياسات العمومية للتشغيل والجامعة كفاعل تنموي في الاقتصاد الوطني.

اما الأهمية العملية (التطبيقية) تتمثل في:

- ✓ تقديم معطيات ميدانية تساعد صنّاع القرار على تقييم فعالية سياسات دعم المقاولاتية الجامعية.
- ✓ دعم تطوير أداء الحاضنات الجامعية خاصة حاضنة وهران 2 من حيث التكوين، المرافقة، والتنظيم.
- ✓ تحسين برامج التكوين المقاولاتي داخل الجامعة.
- ✓ المساهمة في تطوير آليات مرافقة الطلبة المقاولين.
- ✓ تقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق لتحسين بيئة المقاولاتية الجامعية.

4. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى التعرف على دور الحاضنات الجامعية في ترسيخ الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين، وتحليل مدى مساهمتها في تكوين التوجه المقاولاتي وتمكين الطلبة من تطوير مشاريع قابلة للتجسيد والاستدامة. كما ان البحث الميداني يسمح ب:

- ✓ التعرف على الخصائص السوسيو–ديموغرافية للطلبة ذوي التوجه المقاولاتي.

- ✓ قياس مستوى الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين.
- ✓ تحليل مدى انتشار فكرة المشروع المقاولاتي داخل الوسط الجامعي.
- ✓ تقييم دور التكوين المقاولاتي داخل الحاضنات الجامعية جامعة وهران 2 نموذجا.
- ✓ رصد الصعوبات والعراقيل التي تواجه الطلبة في تجسيد مشاريعهم.
- ✓ تقييم أثر البيئة الجامعية والسياسات الحالية على التوجه المقاولاتي للطلبة.

5. مبررات اختيار الموضوع

يكتسي اختيار موضوع واقع الثقافة المقاولاتية أهمية علمية وعملية متزايدة في ظل التحولات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر، حيث أصبحت المقاولاتية خيارًا استراتيجيًا لمواجهة تحديات البطالة، خاصة لدى فئة الشباب الجامعي، وتعزيز ديناميكية التنمية الاقتصادية.

كما يستند اختيار هذا الموضوع إلى مبرر علمي يتمثل في الحاجة إلى فهم مستوى انتشار الثقافة المقاولاتية داخل المجتمع، خاصة في الوسط الجامعي، باعتباره الحاضنة الأساسية لإعداد الكفاءات البشرية المؤهلة لولوج عالم الأعمال فرغم الجهود التي تبذلها الدولة من خلال إدماج التعليم المقاولاتي، وإنشاء دور المقاولاتية وحاضنات الأعمال، إلا أن واقع هذه الثقافة لا يزال يطرح العديد من التساؤلات المتعلقة بمدى استيعاب الطلبة لمفاهيم المبادرة، والابتكار، وتحمل المخاطر.

إضافة إلى ذلك، يهدف هذا الموضوع إلى رصد أهم المعوقات المرتبطة بالتمويل، أو مؤسساتية تتعلق بالإجراءات الإدارية، أو ثقافية مرتبطة بضعف الوعي المقاولاتي وتفضيل الوظيفة العمومية. كما يندرج اختيار هذا الموضوع ضمن الرغبة في الاطلاع على المواضيع الحديثة والمستجدة ، حيث تُعدّ الثقافة المقاولاتية من المفاهيم المعاصرة

الدراسات السابقة:

–أطروحة دكتوراه ل عادل علايلي مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في الطور الثالث ميدان العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير في جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي بعنوان***"دور بيئة الأعمال***

المقاولاتية في تطوير الشركات الناشئة–حالة الجزائر " تتطرق هذه الدراسة إلى معالجة بيئة الأعمال المقاولتية في الجزائر و مدى تطوير المؤسسات الناشئة و ذلك في تنويع الإقتصاد و الحد من الإعتماد على قطاع المحروقات.إستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي. أظهرت نتائج التأثير المقاولاتي الإيجابي على المؤسسات الناشئة و يبقى هذا التأثير محدود بسبب البيرقراطية و ضعف البنية التحتية و نقص ثقافة ريادة الأعمال و قد إقترحت هذه الدراسة حلول لتطوير هذه البيئة على الناحية التنظيمية و التمويلية و التعليمية و الثقافية.

–مقال ل د.محمد صفيان بداوي و د. إيمان مرابط بعنوان "**دراسة إستطلاعية بين خدمات دار المقاولاتية و حاضنة الأعمال الجامعية في دعم الطلاب المقبلين على التخرج لبناء مشروع مقاولاتي –جامعة محمد بوضياف المسيلة نمودجا** "هدفت هذه الدراسة للكشف عن أهمية موضوع المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة و إضافة إلى الفرق بين دار المقاولاتية و حاضنة الأعمال من حيث الخدمات و طبيعة المشاريع المقاولاتية التي يتم دعمها .وتهدف كذلك إلى تقديم المفاهيم عن أجهزة المراقبة الجامعية و دورها في دعم طلاب المقاولاتية و وضع الخدمات و الإستراتيجيات التي تقدمها دار المقاولاتية و حاضنة الأعمال.

–مقال ل أشرف الدين موادنة –أية بن قيراط بعنوان "**التكوين الجامعي وأثره على التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين دراسة لعينة من الطلبة الجامعة 08 ماي 1945**" تطرقت هذه الدراسة إلى مدى تأثير التكوين الجامعي على التوجه المقاولاتي للطلبة ودرست كذلك إلى معرفة مدى تأثير التكوين الجامعي في زرع التفكير المقاولاتي وذكر آليات المتخذة في الجامعة وقد اعتمدت الدراسة على النتائج المتحصل عليها من خلال الاستبيان وكانت نتائج إيجابية على الطلبة من خلال ما تقدمه لهم هده البرامج كما تساهم دار المقاولاتية و المحاضرات والندوات العلمية في توجيه وإرشاد الطلبة نحو مجال المقاولاتي.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة المتعلقة بالمقاولاتية ودور الهياكل الداعمة للمؤسسات الناشئة، يتضح وجود اهتمام متزايد بموضوع البيئة المقاولاتية الجامعية وآليات دعم التوجه المقاولاتي لدى الطلبة. فقد ركزت دراسة **عادل علايلي** على تحليل دور بيئة الأعمال المقاولاتية في تطوير الشركات الناشئة في الجزائر، وأكدت نتائجها أن البيئة المقاولاتية تؤثر إيجابياً في نمو المؤسسات الناشئة، إلا أن هذا التأثير يبقى محدوداً بفعل مجموعة من المعوقات، من أهمها البيروقراطية، وضعف البنية التحتية، ونقص ثقافة ريادة الأعمال. وتكتسي هذه الدراسة أهمية كبيرة لكونها أبرزت التحديات التي تواجه المنظومة المقاولاتية الجزائرية، غير أنها تناولت الموضوع من منظور وطني عام دون التركيز على واقع الحاضنات الجامعية باعتبارها فضاءات مباشرة لمرافقة الطلبة حاملي المشاريع.

أما دراسة **محمد صفيان بداوي وإيمان مرابط** فقد سلطت الضوء على الخدمات التي تقدمها كل من دار المقاولاتية وحاضنة الأعمال الجامعية، من خلال دراسة استطلاعية بجامعة المسيلة، وبيّنت أهمية هذه الأجهزة في دعم الطلبة المقبلين على التخرج وتشجيعهم على إنشاء مشاريعهم الخاصة. وتتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في اهتمامها بالوسط الجامعي، غير أنها ركزت أساساً على المقارنة بين الهيكلين من حيث الخدمات المقدمة، بينما تسعى الدراسة الحالية إلى الوقوف على واقع المقاولاتية داخل حاضنة جامعة وهران 02 وتقييم مدى مساهمتها في مرافقة أصحاب المشاريع.

في حين تناولت دراسة **أشرف الدين موادنة وآية بن قيراط** أثر التكوين الجامعي في تعزيز التوجه المقاولاتي لدى الطلبة، وأظهرت نتائجها وجود تأثير إيجابي للبرامج التكوينية والمحاضرات والندوات العلمية في تنمية الفكر المقاولاتي وتوجيه الطلبة نحو إنشاء المؤسسات. وعلى الرغم من أهمية هذه النتائج، إلا أن الدراسة ركزت على البعد التكويني للتوجه المقاولاتي، دون التطرق إلى مرحلة الاحتضان والمرافقة العملية للمشاريع بعد تشكل النية المقاولاتية.

وبناءً على ما سبق، تتميز الدراسة الحالية بتركيزها على **واقع المقاولاتية في حاضنة جامعة وهران 02**، من خلال محاولة تشخيص طبيعة الخدمات المقدمة، وتحديد الصعوبات التي تواجه الطلبة حاملي المشاريع، واستكشاف مدى مساهمة الحاضنة الجامعية في دعم المبادرات المقاولاتية وتحويل الأفكار إلى مشاريع قابلة للتجسيد. ومن ثم، فإن هذه الدراسة تمثل امتداداً للدراسات السابقة من جهة، وإضافة علمية من جهة أخرى، من خلال تناولها لحالة ميدانية محددة في سياق الجامعة الجزائرية.

6. هيكلة البحث:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة بصورة منهجية ومتسقة، تمّ اعتماد هيكلة ثلاثية لهذا البحث تجمع بين التأصيل النظري والتحليل الكمي والدراسة الميدانية. حيث خُصّص الفصل الأول للإطار النظري للمقاولاتية، مع التركيز بشكل خاص على مفهوم الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة، من خلال عرض مختلف التعاريف والمقاربات العلمية، وتوضيح أهم المصطلحات المرتبطة بالموضوع، بما يسمح ببناء أرضية مفاهيمية صلبة تؤطر الدراسة. أمّا الفصل الثاني، فقد تناول تحليلًا إحصائيًا لتطور المقاولاتية في الجزائر، من خلال دراسة مختلف المؤشرات الكمية، إلى جانب إبراز الإطار التشريعي والسياسي المنظم لهذا

المجال، قصد فهم ديناميكية تطوره في سياقه الوطني. في حين خُصّص الفصل الثالث لدراسة ميدانية تطبيقية على مستوى جامعة وهران 2، هدفت إلى تشخيص واقع الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة، والكشف عن مدى انتشارها، والعوامل المؤثرة فيها، وكذا أهم التحديات التي تعيق تجسيدها عمليًا. وتسمح هذه المقاربة المتكاملة بالربط بين الجوانب النظرية والتطبيقية، بما يعزز من قدرة البحث على تقديم إجابة دقيقة وموضوعية للإشكالية المطروحة.

الفصل الأول

ماهية و سياسة المقولاتية في الجزائر

تمهيد

يعتبر عالم المقاولاتية من مفاهيم الإقتصادية المستجدة التي يهتم بها العالم، نظرا لدورها الفعال في نمو الإقتصاد ، ورفع من فرص العمل والحث على الإبتكار والإبداع.

تعد المقاولاتية من الأساسيات التي تتخدها الدول لتحقيق التنمية المستدامة لسيما في ظل التقلبات الإقتصادية والتكنولوجية التي يشهدها العالم.

تطرق هذا الفصل إلى أهمية المقاولاتية وفاعليتها في النمو الإقتصادي الإجتماعي، مع التركيز على توسيع الإبتكار والإبداع عند الطلبة الجامعيين.

كما تم تناول مفهوم المقاولاتية وتطورها وخصائصها بالإضافة إلى عرض التجربة الجزائرية في تمويل المؤسسات الناشئة ويتطرق كذلك إلى الحاضنات الأعمال فهي أساس مرافقة المشاريع ودعمها مع تسليط الضوء على الحاضنات الجامعية ومدى ترسيخ التقافة المقاولاتية لدى الطلبة.

1. نشأة المقاولاتية :

يُعد مفهوم المقاولاتية من المفاهيم الحديثة نسبياً في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، إلا أن جذوره الفكرية تعود إلى القرن الثامن عشر مع ظهور الاقتصاد الكلاسيكي. وقد ارتبط تطور هذا المفهوم بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها المجتمعات، خاصة مع بروز اقتصاد السوق والثورة الصناعية.

2. ثقافة المقاولاتية:

تعرف الثقافة المقاولاتية بأنها مجموعة القيم والمعتقدات والاتجاهات والمعارف والمهارات التي تشجع الأفراد على المبادرة، والإبداع، وتحمل المخاطرة المحسوبة، واستغلال الفرص المتاحة من أجل إنشاء المشاريع وتطويرها. وهي تعكس نظرة المجتمع إلى العمل الحر والمقاولة باعتبارهما خياراً مهنياً ومصدراً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويعرّفها فيرهيول (Verheul et al., 2001) بأنها: «مجموعة المواقف والتوجهات الاجتماعية التي تؤثر في درجة الإقبال على النشاط المقاولاتي داخل المجتمع». أما غيب (Gibb, 2005) فيرى أن الثقافة المقاولاتية تتمثل في «الطريقة التي يفكر بها الأفراد ويتصرفون من خلالها بروح المبادرة والابتكار والمسؤولية في مختلف مجالات الحياة والعمل.«

وفي السياق الجامعي، تشير الثقافة المقاولاتية إلى الجهود التي تبذلها الجامعة من خلال التكوين، والتحسيس، والندوات، والأنشطة التطبيقية، بهدف نشر الفكر المقاولاتي لدى الطلبة وتشجيعهم على التوجه نحو إنشاء المؤسسات بدل الاكتفاء بالبحث عن الوظيفة التقليدية.

التعريف الإجرائي:

يقصد بالثقافة المقاولاتية في هذه الدراسة مستوى المعارف والاتجاهات والقيم والممارسات التي يمتلكها طلبة جامعة وهران 02 تجاه المقاولاتية، والتي تؤثر في استعدادهم لتبني المشروع المقاولاتي والاستفادة من خدمات الحاضنة الجامعية لتحويل أفكارهم إلى مشاريع فعلية....إلخ [1]

[1] التكوين الجامعي وأثره على التوجه للطلبة الجامعيين دراسة ميدانية لعينة من الكلبة جامعة 08ماي 1945 قالمة كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية طلبة: أشرف الدين موادنة – آية قيراط

3. خصائص وأهمية المقاولاتية:

تعتبر المقاولاتية من أهم الحلول المقترحة بالنهوض بالاقتصاد على إختلافها واختلاف مستوى تقييمها، وهذا السبب لامتلاكها لمجموعة من الخصائص التي تجعل منها ذات أهمية كبيرة للمبادرة الفردية و منبع الأفكار الأصلية والفريدة من نوعها.

1.3 خصائص المقاولاتية:

تتميز المقاولاتية بمجموعة من الخصائص يمكن إيجازها فيما يلي:

- ✓ –هي عملية إنشاء مؤسسة غير نمطية تتميز بالإبداع , سواءا من خلال تقييم المنتج الجديد أو طريقة جديدة في عرض المنتج أو خدمة ما أو طريقة جديدة في التسويق والتوزيع.
- ✓ إرتفاع نسبة المخاطرة لأنها تقدم الجديد وما يرافقها من عوائد مرتفعة في حالة نفاذ المنتج أو الخدمة الجديدة إلى السوق، كذلك تحقيق أرباح احتكارية ناتجة عن حقوق الابتكار التي تظهر في منتج أو الخدمة المعروضة في سوق مقارنة بالمؤسسات النمطية التي تقدم منتجات وخدمات عادية [2]
- ✓ مهد المبادرة الفردية التي تمنح المقاول القدرة على تحقيق أفكاره ورؤيته، وتسيير مؤسسته بشكل مباشر ومستقل عن تدخل الشركاء كما يحدث في الغالب في المؤسسات النمطية الأخرى.

هناك أيضا خصائص أخرى للمقاولاتية يمكن عرضها فيما يلي:

–**المبادرة:** أين يباشر المقاول إنتاج ما على أساس معرفته لمعلومة لا يعرفها الآخرين أو يضن أن الآخرين لا يعرفونها، بالتالي يسعى لاستقلال هذه المعلومة من أجل كسب الربح.

–**تحمل المخاطرة:** المبادرة مربوطة بشكل قوي بالمخاطرة حيث أن كل عملية إنتاجية أو تجارية تحتوي في نفسها على جزء من المخاطر الدي يقلل من حماس بعض أفراد المجتمع عند المبادرة في المقاولة.

–**الاستعمال الأحسن لعوامل الإنتاج:** المقاول هو دلك الشخص الذي له من الخبرة والمعرفة التي تسمح له باستعمال الأحسن للموارد المتاحة له ,وذلك من أجل كسب أعلى ربح ممكن حيث أنه يستعمل ذلك الترتيب الأمثل بين رأس المال و اليد العاملة التي تكسبه أكبر ربح ممكن.[3]

---

[2] نفس المصدر السابق

[3] التكوين الجامعي و أثره على التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين دراسة ميدانية لعينة من الطلبة جامعة08 ماي 1945 قالمة كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية طالبة : أشرف الدين موادنة – آية قيراط.

3. 2 أهمية المقاولاتية: تساهم المقاولاتية بجملة من المنافع أهمها :

-خلق الثروة من خلال توفير منتجات سلع أو خدمات متفوقة لتلبية حاجات متقدمة للزبائن، ومن ثم توسيع ونمو المنظمات، وتطوير المناطق التي تتواجد فيها.

-إيجاد الأعمال والأنشطة الاقتصادية جديدة وتوفير فرص الأعمال وخلق سوق جديدة بالإضافة إلى تحسين الدخل الوطني وحجم التصدير عن طريق معدل نمو اقتصادي مرتفع.

-تفعيل الإنتاج من خلال الاستثمار في المجتمع، كما يعتمد مستوى تطور الاقتصاد الوطني على مستوى الريادة فيه كونها قادرة على المحافظة على تنافسيات الأعمال محليا وخارجيا.

- تعزيز بيئة ذات إنتاج متفوق لتحفيز ومحافظة على أفضل المهارات، كذلك تحقيق الرضا وولاء الزبون متفوق بامتلاك المرونة الإستراتيجية اللازمة وتشجيع الابتكار، كذلك تعزيز سمعة الأعمال من خلال الاستقامة والمسؤولية، كما تعتبر المحرك ودافع الأساسي لتغيير ثقافة المجتمع عن طريق تغيير ثقافي للأعمال.

-تفعيل عوامل الإنتاج من خلال الاستثمار القابليات للريادة في المجتمع , كما يعتمد مستوى التطور الاقتصاد الوطني على مستوى الريادة فيه كونها قادرة على المحافظة على التنافسيات الأعمال محليا و خارجيا.

4. التطور التاريخي لمفهوم المقاولاتية :

يرجع مفهوم المقاولاتية إلى سنة 1700 حيث عرفت المقاولاتية بأنها إنشاء مشروع من قبل الفرد له القدرة على تحمل المخاطر مع وجود فرصة كبيرة لتحقيق الأرباح من هذا المشروع، كما تعرف أيضا على أنها عملية إبداع وتسويق للمنتجات الجديدة التي تشبع حاجات غير مشبعة في السوق.

إذا من خلال هدا المفهوم نستنتج أن مصطلح المقاولاتية معروف منذ القدم، ويتمثل في مجموع العمليات التي يقوم بها الفرد المقاول في إطار خلق مشروع لتحقيق الأرباح، وتلبية الحاجات مع القدرة على تحمل المخاطرة.

جدول رقم 01: تعاريف المقاولاتية حسب اهم المؤلفون

التعاريف المقتبسة	المؤلفون/الباحثون
1- المقاولاتية: هي عملية خلق للثروة والقيمة، تكون متمركزة حول الأفراد الذين يجتهدون في ابتكار شيء جديد أو تحسين شيء قائم، حيث تتضمن المبادرة والمخاطرة واستغلال الفرص المتاحة.	(Gartner, 1989)
2- المقاولاتية: تعني ديناميكية خلق فرص الأعمال والابتكار، من خلال إيجاد طرق جديدة لتلبية حاجات السوق، مع تحمل المخاطر الناتجة عنها.	(Hatten, 2006)
3- المقاولاتية: عملية ديناميكية تسعى إلى خلق شيء جديد ذي قيمة من خلال الجهد والوقت، مع تحمّل المخاطر المالية والنفسية والاجتماعية، للحصول على مكافآت مالية وشخصية	Ronstadt, 1984
4- المقاولاتية: نشاط يجمع بين المبادرة، وتخصيص الجهد والوقت والمال في مشروع معين بهدف تحقيق الربح والإشباع الذاتي والاجتماعي، مع تحمّل المخاطر المرتبطة بذلك	(Hirsch & Michael, 2002)
5- المقاولاتية: عملية ديناميكية تُنتج قيمة مضافة عبر توظيف الوقت والجهد، ودمج الموارد المالية والبشرية والاجتماعية، من أجل الحصول على مكافآت مالية ومعنوية.	Hirsch & Brush, 1986
6- المقاولاتية: هي عملية استغلال الفرص المتاحة لتأسيس منظمات جديدة أو تطوير منظمات قائمة، وتُعدّ وسيلة إبداعية تجمع بين المخاطرة والابتكار واستثمار الموارد لتحقيق أهداف محددة	(Carton & Hofer, 1998)

المصدر : **المشروع المهني و المقاولاتية في الجزائر ،البروفيسور عبد العزيز عبادة ،دار الإخلاص و الصواب للطباعة و النشر و التوزيع ص124.**

5. مفهوم المقاول:

هو الشخص الذي يمتلك الإرادة والخبرة والموارد الكافية لتحويل فكرة أو اختراع جديد إلى ابتكار ملموس على أرض الواقع، ساعيًا لتحقيق عوائد مالية من خلال المخاطرة المدروسة. ويتميز عادةً بالجرأة، والثقة بالنفس، والمعرفة، والقدرة على الإدارة والإبداع، مما يجعله محركًا رئيسيًا للتطور الاقتصادي.

كما يمكن تعريفه بأنه :الشخص الذي يخاطر بأمواله الخاصة أو المقترضة في ظل ظروف عدم التأكد، بهدف تحقيق أرباح تغطي تكاليف عوامل الإنتاج، متحملاً بذلك مختلف أنواع المخاطر المالية وغير المالية.

يعود البحث عن صفات أو سمات القادة إلى قرون مضت، وتناولت الكتابات الفلسفية العظيمة على مدى التاريخ منذ كتاب الجمهورية (الأفلاطون) ويعود أساس هذا البحث إلى الإدراك المبكر لأهمية القيادة.

حسب مختلف التيارات الفكرية تم تقديم المقاول على أنه مبتكر، منظم وقائد أو شخص يتميز بخصائص بسيكولوجية فريدة من نوعها. (عبد العزيز عبادة، ص 124،2023).

يُعدّ المقاول الشخص الذي يبادر إلى استغلال الفرص الاقتصادية عبر إنشاء مشروع أو تطويره، متحمّلًا مختلف أنواع المخاطر المالية والتنظيمية من أجل تحقيق الربح وإحداث قيمة مضافة. فهو يتميّز بالقدرة على الابتكار، واتخاذ القرار، وتحويل الأفكار إلى مشاريع واقعية تُسهم في تنمية المجتمع. الجدول التالي يمثل تعاريف إضافية للمقاول.

الجدول رقم 02: التعريفات الأكاديمية للمقاول عبر التطور التاريخي

الإطار الزمني	المفكر	التعريف الأكاديمي
القرن18		الفرد الذي يتحمل مخاطرة عدم اليقين من خلال شراء السلع بسعر
(1755)	ريتشارد كانتيلون	معلوم وبيعها بسعر غير معلوم
القرن 19 (1803	جان بابتيست ساي	لمنظم الذي يجمع عوامل الإنتاج (رأس المال، العمل، المواد) لخلق قيمة جديدة
1921	فرانك نايت	لمبتكر الذي يتحمل "عدم اليقين" الحقيقي (غير القابل للقياس) مقابل "المخاطرة" القابلة للحساب
1934	جوزيف شومبيتر	لعامل المحوري في عملية "التدمير الخلاق" من خلال تقديم تركيبات جديدة في السوق
1983	هاورد ستيفنسون	الموارد المتاحة حالياً (الإبداع في beyond السعي وراء الفرص
		توفير الموارد
1985	بيتر دراكر	القائد الذي يحول المصادر والموارد من مناطق ذات إنتاجية منخفضة إلى مناطق ذات إنتاجية أعلى ونتائج أفض
*2003	غالواي ويلسون	هو الفرد الذي انخرط في فعل و تعيين و تحقيق فرصة انشاء مؤسسة هو الذي يسعى لخلق تغيير عبر منتجات و عمليات مبتكرة .
*2006	هتان	هو الشخص الذي ينتهز فرصة اعمال يتحمل المخاطر المالية والمادية والنفسية للشروع في او تسيير شركة.

2008*	**نيمالشان**	هو أي شخص يمتلك صفات /مؤهلات يستعملها لإقامة وتسيير مؤسسة المقاولون هم منشؤو المؤسسات يدركون فرص الاعمال الجديدة، ينظمون اعمال غير موجودة من قبل، يوجهون هذه الاعمال باستعمال المال الخاص او المقترض يتحملون المخاطر المرتبطة ويتمتعون بالربح والمكافآت على مجهوداتهم.

المصدر :* المصدر: المشروع المهني و المقاولاتية في الجزائر، البروفيسور **عبد العزيز عبادة، دار الإخلاص والصواب للطباعة والنشر و التوزيع ص126.**

وعليه، فإن مفهوم المقاولاتية قد تطور تاريخياً من التركيز على تحمل المخاطر لدى كانتيون، إلى تنظيم عوامل الإنتاج عند ساي، ثم إلى الابتكار وإحداث التغيير الاقتصادي عند شومبيتر، وصولاً إلى اعتبارها عملية منهجية قابلة للتعلم والتطوير عند دراكر. ويعكس هذا التطور الأهمية المتزايدة للمقاولاتية باعتبارها آلية لتعزيز النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتشجيع المبادرة الفردية في المجتمعات المعاصرة.

6. التجربة الجزائرية في الدعم المقاولاتي :

في الجزائر، أدركت الدولة أهمية المقاولتية كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية الاقتصادية, و تقليص معدلات البطالة, خاصة في صفوف خريجي الجامعات و قد ترجمت هذه القناعة إلى سلسلة من الإجراءات السياسية و التشريعية, من أبرزها استحداث وزارة منتدبة للمؤسسات الناشئة اقتصاد المعرفة سنة 2020, و التي تهدف إلى تأطير المشاريع الريادية و مراقبة المبتكرين في مختلف مراحل تنفيذ مشاريعهم.

كما تم إصدار قانون خاص يمنح المؤسسات الناشئة امتيازات ضريبية و جمركية, يسهل عليها النفذ إلى التمويل العمومي ,مع إنشاء صندوق خاص لهذه الفئة من المؤسسات.غززت هذه المبادرات ببرامج تمويل و مرافقة أطلقتها أجهزة عمومية مثل " الوكالة الوطنية لدعم التنمية المقاولتية (ANAD)" و" الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)",و "الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)",و التي تهدف إلى توفير الدعم المالي والتقني والإداري للمقاولين.

و على الصعيد التشريعي،عرفت الجزائر إصلاحات هامة مست مختلف المجالات المرتبطة بالمقاولاتية, من بينها تسهيل إجراءات التسجيل التجاري عبر المنصات الرقمية تحديث قانون الاستثمار لتشجيع المبادرات

الفردية, بالإضافة إلى سن قوانين تشجع على التمويل التشاركي و توفير الضمانات البنكية للمؤسسات الصغيرة .

يتضح مما سبق أن دعم المقاولاتة لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن سياسات واضحة وتشريعات فعالة تضمن استمرارية هذا التوجه. فالتوجهات التشريعية القواعد المنظمة والحماية القانونية الضرورية لنمو المؤسسات. وتبقى التجربة الجزائرية, رغم ما حققته من خطوات مهمة في هذا المجال, بحاجة إلى مزيد من التقييم و التحسين, خاصة فيما يتعلق بفعالية آليات التمويل نجاعة الإطار القانوني و مدى توافقه مع خصوصيات المقاواتية الحديثة, لا سيما في ظل التحولات الاقتصادية العالمية المتسارعة.

7. تأسيس وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة في الجزائر:

يمثل إنشاء وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة في الجزائر محطة مفصلية في مسار الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الدولة منذ سنة 2020، فقد جاء هذا القرار الحكومي في سياق متغيرات عالمية متسارعة تتجه نحو اقتصاد رقمي مبني على المعرفة، حيث أصبحت المعلومة والتكنولوجيا والابتكار أهم عناصر الإنتاج ومصادر القيمة المضافة، ما استوجب تبني نموذج جديد يبتعد عن الاقتصاد الريعي المعتمد على المحروقات.

وقد تأسست الوزارة بموجب مرسوم رئاسي صادر في شهر جانفي 2020 ضمن التشكيلة الحكومية للوزير الأول عبد العزيز جراد، لتبدأ كـ وزارة منتدبة لدى الوزير الأول مكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة قبل أن تتحول لاحقا إلى وزارة قائمة بذاتها، وقد كلف بتسييرها في البداية الوزير الشباب ياسين وليد، أحد رواد الأعمال، مما يعكس الإرادة السياسية في إشراك الكفاءات الشبابية القريبة من بيئة الابتكار والمقاولاتية. تندرج مهام الوزارة في إطار الرؤية الوطنية الرامية إلى إرساء اقتصاد قائم على المعرفة، حيث تعمل على تعزيز بيئة ريادة الأعمال، ودعم الابتكار، وربط البحث العلمي بالاقتصاد، ومن أبرز أهدافها: تشجيع إنشاء

المؤسسات الناشئة والمصغرة، توفير آليات تمويل مرنة ومبتكرة، وتحسين مناخ الأعمال من خلال الإصلاحات القانونية والتنظيمية، بالإضافة إلى توفير فضاءات الحاضنة والمسرعة للمشاريع.

وقد واكب تأسيس الوزارة إطلاق حزمة من الأدوات المؤسسية، من بينها: إنشاء الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة (Algerian Startup Fund), ، وإطلاق العلامة الوطنية للمؤسسات الناشئة (Label Startup) ، وفتح المجال أمام الحاضنات الجامعية ومراكز الابتكار في مختلف ولايات الوطن، كما سعت إلى إشراك القطاع الأكاديمي من خلال اتفاقيات تعاون مع وزارة التعليم العالي، بهدف تحويل مشاريع التخرج إلى مؤسسات ناشئة قابلة للنمو.

ان تأسيس هذه الوزارة يمثل تحولا في السياسات العمومية الجزائرية، حيث يظهر انتقالا من نموذج اقتصادي تقليدي إلى نموذج اقتصادي حديث قائم على المعرفة، و الرقمنة، ورأس المال البشري، وهو ما يجعل هذا الموضوع من المواضيع البالغة الأهمية في البحث العلمي، خاصة في مجالات الاقتصاد والتنمية والعلوم السياسية والإدارة العامة، لما يطرحه من إشكاليات مرتبطة بتقاطع الاقتصاد والسياسة والتعليم والتكنولوجيا في بيئة نامية تسعى إلى تحقيق الإقلاع التنموي.

8. الأهداف الرئيسية لوزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة في الجزائر:

تتمحور الأهداف الرئيسية لوزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة في الجزائر حول بناء بيئة ملائمة لنمو المشاريع المبتكرة وتعزيز القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني بالاعتماد على المعرفة والتكنولوجيا والابتكار، وتسعى الوزارة إلى تحقيق تحول هيكلي في الاقتصاد الجزائري، من خلال دعم إنشاء وتطوير المؤسسات الناشئة والمصغرة، باعتبارها فاعلا رئيسيا في تنويع مصادر الدخل، وخلق فرص العمل، وتحقيق التنمية المستدامة.

ومن بين الأهداف المركزية للوزارة، تشجيع روح المبادرة لدى الشباب والجامعيين، وذلك عبر توفير إطار قانوني وتنظيمي محفز على إنشاء المؤسسات، إضافة إلى مرافقة أصحاب المشاريع من مرحلة الفكرة إلى التأسيس والنمو. كما تركز الوزارة على تفعيل منظومة تمويل مرنة من خلال أدوات مثل صندوق تمويل المؤسسات الناشئة وآليات التمويل التشاركي، والاستثمار المخاطر، بما يضمن تجاوز العقبات التقليدية المرتبطة بالحصول على رأس المال الأولي.

في المقابل، تنشط الوزارة في عدة مجالات حيوية، أهمها التحول الرقمي ،الاقتصاد الأخضر، الذكاء الاصطناعي، الابتكار الصناعي، والطاقة المتجددة، وتسعى إلى ربط هذه المجالات بالبحث العلمي والجامعات من خلال إنشاء حاضنات داخل مؤسسات التعليم العالي، وتطوير برامج تكوين موجهة نحو ريادة الأعمال. كما تعمل على تحسين البنية التحتية الرقمية، وتحفيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لخلق منظومة وطنية متكاملة للابتكار.

إن ما يميز مقاربة الوزارة هو تركيزها على التقاطع بين السياسات العمومية والمنظومة الاقتصادية الرقمية حيث تعد أول تجربة حكومية في الجزائر تعتمد بشكل منهجي على مفاهيم اقتصاد المعرفة، ما يجعل من تجربتها نموذجا جديرا بالتحليل والتقييم الأكاديمي، سواء من حيث الفعالية المؤسسية أو الأثر الاقتصادي والاجتماعي المتوقع على المدى المتوسط والبعيد.

من أجل تجسيد رؤيتها في دعم الاقتصاد المبني على المعرفة، أطلقت وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة في الجزائر حزمة من البرامج والآليات العملية التي تهدف إلى توفير منظومة متكاملة لدعم المؤسسات الناشئة والمصغرة، انطلاقا من مرحلة الفكرة وصولا إلى النمو والتوسع، وتقوم هذه الآليات على

التنسيق بين الجهات الحكومية والمؤسسات الجامعية والقطاع الخاص، ضمن رؤية تشاركية تهدف إلى تحفيز روح الابتكار والاستثمار.[4]

9. مقارنة التجربة الجزائرية مع التجارب الدولية والعربية:

عند مقارنة التجربة الجزائرية في مجال دعم المقاولاتية مع تجارب دولية مثل كندا الولايات المتحدة الأمريكية ألمانيا، بريطانيا، الصين، والإمارات العربية المتحدة، يظهر تباين واضح في المقاربات المتبعة، لا سيما من حيث شمولية السياسات نجاعة آليات التمويل، وجودة بيئة الأعمال. فقد اعتمدت الجزائر منذ سنوات على مقاربة تعتمد أساسا على الدعم المالي العمومي المباشر عبر أجهزة مثل ANSEJ وCNAC، إلا أن هذه السياسة اتسمت بطابعها الاجتماعي أكثر من الاقتصادي، حيث تم التركيز على خلق مناصب الشغل عوض ضمان ديمومة المؤسسات. كما عانت من بيروقراطية مفرطة وضعف في مرافقة ما بعد الإنشاء.

في المقابل، نجد أن كندا، على سبيل المثال، تبلت مقاربة شاملة تعزز ثقافة ريادة الأعمال من خلال برامج تعليمية منذ الطفولة، وحوافز ضريبية، وحاضنات أعمال مرتبطة بالجامعات، إضافة إلى دعم قوي للابتكار التكنولوجي. أما الولايات المتحدة، فهي تمثل نموذجا ليبراليا بامتياز، حيث تعتمد على قوى السوق والقطاع الخاص، مع دعم تنظيمي وتشريعي قوي لتسهيل إنشاء المؤسسات، وتوفير بيئة مرنة للتمويل المخاطر ومسرعات الأعمال(Venture capital)

وتبرز ألمانيا من جهة أخرى كنموذج يوازن بين الدعم العمومي والمبادرة الخاصة، حيث تتميز بوجود مؤسسات متخصصة في التمويل مثل بنك التنميةKIW ، إضافة إلى نظام تكوين مهني مزدوج يدمج التعليم بسوق العمل، مما يخلق مقاولين أكثر تأهيلاً. أما بريطانيا، فقد ركزت على تسهيل إجراءات إنشاء الشركات عبر المنصات الرقمية، إلى جانب تحفيزات ضريبية للمستثمرين والمقاولين الشباب، وخاصة في قطاع التكنولوجيا.

وفي السياق الأسيوي، نجحت الصين في دمج المقاولاتية ضمن إستراتيجيتها الكبرى للنمو الاقتصادي، من خلال التخطيط المركزي وتحفيز الابتكار التكنولوجي، مستفيدة من قوة السوق الداخلية ودعم حكومي ضخم للمشاريع الناشئة، خصوصا في مجالات الذكاء الاصطناعي والطاقة النظيفة. من جهة أخرى،

---

[4] التكوين الجامعي و أثره على التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين دراسة ميدانية لعينة من الطلبة جامعة08 ماي 1945 قالمة كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية طالبة : أشرف الدين موادنة – آية قيراط.

تمثل الإمارات العربية المتحدة نموذجا عربيا متقدما، إذ وفرت بيئة قانونية وتجارية مرنة، مع تأسيس مناطق حرة، وحاضنات دولية مثل مسرعات دبي المستقبل"، وتطبيق رؤية واضحة ترتكز على الاقتصاد المعرفي والابتكار.

المعوقات في كونها مركبة، فهي تشمل أبعادا اقتصادية، مؤسساتية بشرية وحتى سياسية، مما يجعل عملية التنويع أكثر تعقيدا وتتطلب تدخلات متعددة المستويات. وفي هذا السياق، يمكن إبراز أبرز معوقات التنويع الاقتصادي كما يلي:

- الاعتماد المفرط على قطاع واحد الاقتصاد الريعي يؤدي إلى تهميش باقي القطاعات الإنتاجية ويجعل الاقتصاد هشا أمام تقلبات الأسواق العالمية، خاصة في حالة انخفاض أسعار المواد الأولية مثل النفط
- ضعف البنية التحتية الاقتصادية والمؤسساتية يشمل ذلك غياب شبكات النقل اللوجستيات الاتصالات، وضعف المؤسسات الداعمة للاستثمار والتخطيط الاقتصادي طويل المدى.
- نقص الكفاءات والمهارات البشرية المؤهلة إذ إن غياب التكوين المتخصص والمهارات التقنية يعيق خلق قطاعات اقتصادية متطورة، خاصة في المجالات الصناعية والرقمية.
- غياب رؤية استراتيجية شاملة للتنويع غالبا ما تنفذ سياسات التنويع في غياب تخطيط مندمج ومتناسق بين القطاعات، ما يؤدي إلى ضعف التنسيق وعدم استمرارية المشاريع
- وضعف حماية حقوق المستثمرين بيئة الأعمال غير الجاذبة للاستثمار: بسبب تعقيد الإجراءات الإدارية، البيروقراطية، الفساد
- المقاومة من النخب الاقتصادية والإدارية المستفيدة من الوضع القائم والتي تعيق أي إصلاحهيكلي قد يهدد مصالحها المرتبطة بالاقتصاد الريعي.
- تذبذب الاستقرار السياسي والاقتصادي: ما يؤثر سلبا على ثقة المستثمرين المحليين والأجانب في مستقبل الاقتصاد الوطني ويحد من تدفق رؤوس الأموال.[5]

[5] مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم االسياسية تخصص سياسة عامة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية – االجزائر وسط بعنوان "المقاولاتية كآلية للتنوع الإقتصادي في الجزائر"2025-2020

الجدول رقم 03: عدد المؤسسات الناشئة في الجزائر:[6]

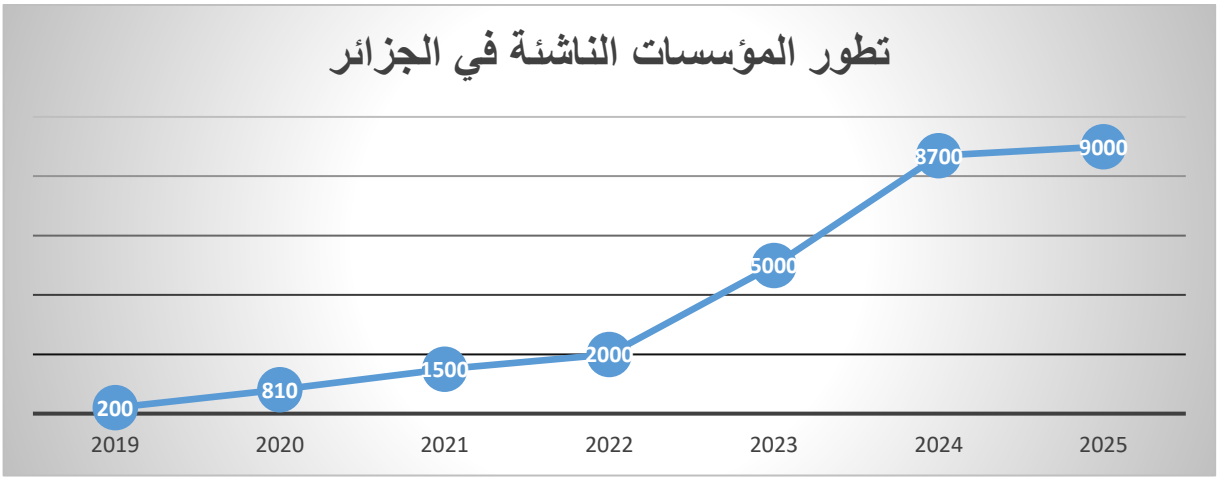
السنة	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025
العدد	200	810	1500	2000	5000	8700	9000

يمثل الجدول ارتقاع عدد المؤسسات بشكل ملحوظ ويذل ذلك على التطور الاقتصاد في السنوات الأخيرة وذلك راجع إلى الأسباب الاقتصادية من خلال دعم المشاريع الصغيرة و أخرى سياسية مثل تسهيل الدولة في تمويل المشاريع وتسهيلات في إنشاء مؤسسات وتوفير برامج الدعم، انتشار التسويق الإلكتروني خلال السنوات الأخيرة له دور مهم في زيادة عدد المؤسسات الناشئة أما الأسباب الاجتماعية مثل البطالة أدت إلى تغيير في الفكر الشبابي مما دفعهم إلى ريادة الأعمال أسباب التعليمية و التي لها دور خاص في القضاء على البطالة من خلال إدماج المقاولاتية و إنشاء حاضنات لدعم الطلبة .

مرحلة النمو التدريجي كانت مابين 2020و 2022 في دعم بيئة الأعمال وريادة وعي الشباب و دعم الدولة للمؤسسات المصغرة. أما السنوات الأخيرة كانت مرتفعة نتيجة إطلاق برامج دعم المؤسسات الناشئة ودخول الحاضنات والتسهيلات القانونية والرقمنة للقضاء على البيروقراطية التي كانت تعطل معظم المشاريع. أما سنة 2025/2024 تزايد عدد المشاريع نتيجة وعي الشباب والدعم المقدم من طرف الدولة والإجراءات إنشاء المؤسسات والحصول على التمويل.

[6] Algerian press service 2019-2025

تمثيل بياني 01 : تطور المؤسسات الناشئة في الجزائر



10. أهداف تفافة المقاولاتية:

- ✓ دعم الجهود لتحقيق تنمية مستدامة التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد البيئية والاجتماعية.
- ✓ تجسيد الأفكار وتحويلها إلى ممارسات.
- ✓ تعزيز دافعية لمهنة المستقبل.
- ✓ تصميم الخطط العمل والتخطيط الإستراتيجي.
- ✓ تدعيم التفكير المبني على الإبداع والتجديد.
- ✓ تنمية الاتجاهات نحو العمل الحر.

11. دواعي تنمية ثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين:

تسعى الجامعات الجزائرية إلى تجاوز دوها التقليدي كمؤسسات تعليمية لتصبح فاعلا رئيسيا في النظام البيئي لزيادة الأعمال يشمل هذا التحول:

- ✓ مواجهة التحديات العصر والعمل على تنمية المستدامة.
- ✓ التجاوب مع التوجه العالمي نحو المقاولاتية في التعليم العالي.

- ✓ التوجه نحو الاستجابة لمتطلبات اقتصاد المعرفة.
- ✓ بناء الرأس المال البشري.
- ✓ تنمية المهارات الأساسية لاقتناص الفرص لدى الشباب.[7]
- ✓ تقديم برامج تدريبية في المقاولاتية : تهدف هذه البرامج إلى تعزيز ثقافة ريادة الأعمال بين الطلبة وتحفيزهم على تطوير مشاريعهم الخاصة.
- ✓ تثمين نتائج البحثية العلمي: من خلال تحويل مذكرات التخرج واطروحات البحث إلى مشاريع قابلة للتسويق مما يسهم في إنشاء مؤسسات ناشئة تعتمد على المعرفة .
- ✓ إنشاء شركات ناشئة من صناعة المعرفة: تشجع الجامعات على تأسيس شركات ناشئة تنبثق من نتائج البحث العلمي، مما يعزز من دورها في التنمية الاقتصادية.
- ✓ مكاتب الربط بين الجامعة والمؤسسة: تعمل هذه المكاتب على تسهيل نقل التكنولوجيا وتوفير الدعم اللازم لتحويل الابتكارات الجامعية إلى منتجات وخدمات تجارية.
- ✓ برامج الشراكة البحثية: تشجع الجامعات على إقامة شراكات مع القطاع الخاص لتنفيذ مشاريع بحثية مشتركة تلبي احتياجات السوق.

[7] رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل دكتورا في علوم التسيير تحت عنوان :دور التعليم المقاولاتي في إرساء ثقافة إنشاء المؤسسة من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين طالب قرينعي محمد عبد اللولة جامعة غرداية كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير 2025/2024

خاتمة:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يتضح أن العالم المقاولاتية أصبح أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك لدورها المحوري لخلق الثروة و إيجاد فرص الأعمال و دعم الابتكار والإبداع خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية المتسارعة وكذا مجال المعرفة و الرقمنة وقد أوضحت الدراسات أن المقاولاتية تعتبر منظومة متكاملة تنمي تحفيز الأفراد على اقتناص تحويل الأفكار إلى مشاريع تحدث فرقا اقتصاديا و اجتماعيا . كما تطرقنا الى اهتمام الجزائر بدعم المقاولاتية والمؤسسات الناشئة بالتمويل والمرافقة رغم وجود صعوبات في التمويل و البيروقراطية. وكذلك مرافقة المشاريع المبتكرة ونشر الفكر المقاولاتي لدى الطلبة وبذلك يعتبر الفصل الأول القاعدة الأساسية لفهم المقاولاتية وحاضنة الأعمال لما يليه من دور الأخيرة في دعم الطلبة وتعزيز روح المبادرة في الحرم الجامعي.

الفصل الثاني

حاضنات الأعمال الجزائرية و دورها في تعزيز ثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين

تمهيد

شهدت الجامعات في السنوات الأخيرة تحولات جوهرية في أدوارها، حيث لم تعد تقتصر على التعليم والبحث العلمي فقط، بل أصبحت فاعلًا أساسيًا في التنمية الاقتصادية من خلال دعم الابتكار وريادة الأعمال. وفي هذا السياق، برزت حاضنات الأعمال الجامعية كآلية استراتيجية تهدف إلى مرافقة الطلبة والباحثين في تحويل أفكارهم إلى مشاريع قابلة للتجسيد.

وتندرج حاضنة أعمال جامعة وهران 2 ضمن هذه التوجهات الحديثة التي تسعى إلى تعزيز العلاقة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي، في إطار السياسة الوطنية الرامية إلى بناء اقتصاد قائم على المعرفة. وعليه، يهدف هذا الفصل الى إعطاء صورة حول دور التكوين والمرافقة في المشاريع المقاولاتية. ومدى معرفة اهم هيئات تمويل المشاريع ونوع الدعم الذي يحتجونه.

1. حاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة:

تُعدّ حاضنات الأعمال من أهم الآليات الحديثة الداعمة لريادة الأعمال والمؤسسات الناشئة، حيث تهدف إلى مرافقة أصحاب المشاريع من خلال توفير الدعم التقني، الإداري، المالي، والاستشاري، بما يسمح بتقليل نسب فشل المشاريع الناشئة وتعزيز فرص نجاحها واستمراريتها. وقد برز الاهتمام بحاضنات الأعمال في الجزائر في ظل التوجه نحو تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل التبعية لقطاع المحروقات، خاصة بعد الأزمات الاقتصادية وتراجع أسعار النفط.

شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة اهتمامًا متزايدًا بتطوير منظومة المقاولاتية والابتكار، من خلال إنشاء حاضنات أعمال داخل الجامعات ومراكز البحث والمؤسسات الاقتصادية، إضافة إلى إصدار أطر قانونية وتنظيمية تهدف إلى دعم المؤسسات الناشئة وتمويل المشاريع الابتكارية. وتلعب حاضنات الأعمال دورًا أساسيًا في تحويل الأفكار الإبداعية إلى مشاريع اقتصادية حقيقية، من خلال توفير فضاءات العمل، التكوين، التأطير، وربط أصحاب المشاريع بمصادر التمويل والأسواق .

كما تسعى حاضنات الأعمال في الجزائر إلى تعزيز ثقافة الابتكار لدى الشباب الجامعي، وتشجيع روح المبادرة والعمل الحر، خاصة في ظل ارتفاع معدلات البطالة بين خريجي الجامعات. وقد أظهرت العديد من الدراسات أن الحاضنات تساهم في تحسين فرص بقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير قدراتها التنافسية، وخلق مناصب شغل جديدة .

عملت الحكومة على تحديد مشاكل التي تقف كحاجز أمام تطور عمل الحاضنات الأعمال و الأهداف التي أنشأت من أجلها, من خلال تفعيل الأطر القانونية و التشريعية و التنظيمية الخاصة بعمل الحاضنات لتشجيع بروز المشاريع المبتكرة مع ضمان الدعم و المرافقة تحويل الأبحاث العلمية من المرحلة النظرية إلى المرحلة التطبيقية في صورة سلع و خدمات ,وفي هذا الإطار تم استناد الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب إلى وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة و الناشئة و اقتصاد المعرفة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-110 الصادر في 05ماي2020 حيث تعمل الوزارة على دعم المؤسسات الناشئة لتحقيق مزايا تنافسية تكفل لها فرص النجاح و النمو و الاستمرارية ,إلى جانب إصدار المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ

في 15 سبتمبر 2020 في الجريدة الرسمية2020 المتضمن اللجنة الوطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة أو مشروع مبتكر أو حاضنة الإعمال و قد تم استحداث هذه اللجنة بهدف المساهمة في تشخيص المشاريع المبتكرة و ترقيتها للمشاركة في ترقية النظم البيئية للمؤسسات الناشئة.

كما تضمن القانون التكميلي لسنة 2020 الصادر في الجريدة الرسمية ل 2020الصفحة 12 تحفيزات جبائية لأصحاب المؤسسات الناشئة لا سيما التي تنشط في المجال التكنولوجي تمثلت في الإعفاء من الضريبة على الأرباح والرسم عل القيمة المضافة لمدة 03 سنوات كما تضمن القانون إعفاءات من الضرائب والرسوم الجمركية خلال مرحلة الاستغلال مع اقرار تسهيل الوصول إلى عقار وتمويل لعرض توسيع مشاريعها الاستثمارية.

كما قرر رئيس الجمهورية استحداث صندوق استثمار لتمويل المؤسسات الناشئة من خلال إشرافه على انطلاق أشغال بطبعة أولى للمؤتمر السنوي للمؤسسات algeria disrupt 2020 ,يعتمد على آلية تمويل قائمة على الاستثمار في رؤوس الأموال وليس على ميزانيات التمويل التقليدية المختلفة القائمة على القروض، وقد أكد وزير القطاع ضمن هدا الإطار أن الصندوق بمثابة ممول ومؤمن في نفس الوقت يتحمل الأعباء الأولية، بما فيها تغطية الخسائر الممكنة للمشروع وذلك ما يسمح للشركات الناشئة بالمبادرة والابتكار.

2. مفهوم حاضنات الأعمال:

تعد حاضنات الأعمال مؤسسات أو برامج تهدف إلى دعم وتشجيع المبتكرين والمقاولين على تطوير مشاريعهم الخاصة وبدء أعمالهم الصغيرة والمتوسطة، توفر هذه الحاضنات الموارد والتوجيه اللازم لتحويل أفكارهم إلى واقع ملموس.

3. تعريفها:

عرف مونتر الحاضنة الجامعية على أنها: "برنامج ترعاه إحدى الجامعات لرعاية وتنشئة الأعمال التجارية الجديدة والصغيرة من خلال توفير الدعم خلال المراحل الأولى من التطوير، وتوفر معظم حاضنات الجامعات موارد متخصصة، مثل القدرات التقنية أو غيرها من القدرات البحثية غير المتوفرة للشركة) [8]

[8] مساهمة حاضنات الأعمال في خلق و دعم المؤسسات الناشئة – عرض بعض تجارب الحاضنات الأعمال في الجزائر : شعشوع عبد الله و عناني عبد الله جامعة بن يحيى الونشريسي ، تسمسيلت ، مخبر الاقتصاد و التنمية المستدامة,

فهي فرع من فروع الإدارة تسعى لتطوير المهارات وتسهيل طرح المشروع والمؤسسات الناشئة ومساعدة المطورين في تطوير أفكارهم وتحققها على ارض الواقع، وفي نفس السياق تعرف حاضنات الأعمال من قبل المنظمات على أنها: "أداة للتنمية الاقتصادية مصممة لتسريع نمو ونجاح منشآت الأعمال، من خلال منظومة من موارد وخدمات دعم ومساندة الأعمال، والهدف الأساسي لحاضنات الأعمال هو تخريج مؤسسات ناجحة.

وتعرفه المفوضية الأوروبية كالاتي:" هي مكان تتركز فيه مؤسسات أنشئت حديثا في فضاء محدود، تهدف زيادة حظوظها في النمو وزيادة نسب نجاحها، بمساعدة بناية قياسية تحتوي على تجهيزات وتمدهم بمساعدات في التسيير وخدمات المساندة، تهدف أساسا إلى التنمية المحلية وخلق مناصب الشغل، وبصفة هامشية نقل التكنولوجيا".

كما هناك حاضنات الأعمال الجامعية وتعرف بأنها: " مؤسسة جامعية توفر دعما شاملا للمؤسسات الناشئة، حيث يمكن للرواد الجامعيين الاستفادة من مجموعة متنوعة من الخدمات. يتضمن هذا الدعم الموارد المادية، مثل البنية التحتية المجهزة بأحدث أنظمة الكمبيوتر والوسائل التقنية، بالإضافة إلى الدعم الفني والتقني. ويشمل أيضًا الدعم المعنوي والتعليمي. يتميز هذا الدعم بموارد بشرية مدربة بشكل جيد تقدمها الجامعة، بما في ذلك خبراء في مجموعة متنوعة من المجالات. يتيح للطلاب والرواد الجامعيين الفرصة لتطبيق المعرفة والمهارات التي اكتسبوها في سياقات عمل حقيقي، وهذا يسهم في تعزيز روح ريادة الأعمال بينهم.

ويجدر بالذكر أن هذه العلاقة الوطيدة بين الجامعة ومجتمع الأعمال تسهم أيضًا في نقل التقنيات الحديثة ونتائج البحث إلى السوق. يتم ذلك من خلال قنوات التسويق والتعاون الاقتصادي، مما يعزز من التفاعل الإيجابي بين العالمين الأكاديمي والتجاري.[9]

ومن خلال هذه التعريفات يمكن ان نستخلص **ان** حاضنات الأعمال على أنها مؤسسات مخصصة لدعم المبادرين والرياديين في إنشاء وإدارة وتنمية وتطوير المشروعات الجديدة ودعمها لمدة محددة حسب طبيعة النشاط الذي تعمل في فلكه، فتوفر لهم البيئة المناسبة خلال النواة الأولى من عمر المشروع وزيادة فرصة النجاح من خلال استكمال النواحي الفنية والإدارية بتكلفة رمزية ، ودفع صاحب المشروع إلى التركيز على جواهر العمل وذلك لفترة محددة تتضاءل بعدها العلاقة لتتحول إلى مبادر جديد.

[9] مساهمة حاضنات الأعمال في خلق و دعم المؤسسات الناشئة – عرض بعض تجارب الحاضنات الأعمال في الجزائر : شعشوع عبد الله و عناني عبد الله جامعة بن يحيى الونشريسي ، تسمسيلت ، مخبر الاقتصاد و التنمية المستدامة,

4. أهمية الحاضنات في ترقية الاقتصاد الوطني:

- ✓ تمثل مصدر من مصادر الإبداع.
- ✓ تساهم في توسيع القاعدة الاقتصادية، من خلال استثمار الأفكار الريادية الناجحة وتحويلها إلى مشاريع اقتصادية واعدة، وبالتالي فهي تتيح مجال واسع للاستثمار.
- ✓ تساهم في تطوير القدرة التنافسية والتصديرية للمؤسسات الوطنية، من خلال قيام الحاضنة التقنية بتعزيز علاقة الترابط والتشابك والشراكة بمؤسساتها الإنتاجية خارج محيطها والتي تحتاج إلى عنصر التقنية لكي تطور من قدراتها الإنتاجية و التصديرية و تحسن جودة منتجاتها.
- ✓ تمثل رافدا هاما من روافد الدخل الاقتصاد الوطني ، لأن الحاضنة تلعب دورها في تعبئة المدخرات الصغيرة و الاستفادة منها و توظيفها في إقامة استثمارات ناجحة.
- ✓ تساهم في إيجاد فرص عمل جديدة.
- ✓ تساهم في تحقيق التنمية الإقليمية، من خلال القيام الحاضنة النوعية التي تتوافق أنشطتها ومجالات عملها مع إمكانيات وموارد كل إقليم على حدا، مما يساهم في توفير فرص عمل ومنتجات جديدة تخدم سوق الإقليمي وتطور حركة التصديرية على المستوى الاقتصاد.
- ✓ تؤثر إيجابا في تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية، فهي تساهم في الحد من إستاد السلع وتعمل على توسيع وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- ✓ التنسيق بين الجهات المعنية لتقديم مجموعة متكاملة من برامج التدريب والندوات وورش العمل في مجالات مختلفة متعلقة بإدارة وتطوير مشروعات الصغيرة حسب النشاط الاقتصادي بما يضمن تقليل التكلفة.[10]

5. أهداف حاضنات الأعمال:

تهدف حاضنات الأعمال أساسا إلى احتضان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودعم المبادرات العلمية و المشروعات الناشئة التي لا تتوفر لها مقومات الازمة للبدء الفعلي في العمل و تقليل التكاليف بدئ نشاط المشروع ،و تقليل الفترة الزمنية الازمة لتنمية نشاط المشروع و تطوير إنتاجه ، و تحسين الفرص نجاح المؤسسات و تشجيع الأفكار المبتكرة و زيادة معدلات نجاحها و تمكين أصحابها من تجسيد أفكارهم في شكل منتجات أو خدمات، وتشجيع أفكار المتميزة و ضمان ديمومتها ، تجنب الأخطاء وإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الفنية و المالية و الإدارية و القانونية التي تواجه المشروع ، و خلق فرص العمل خاصة

[10] حاضنات الأعمال في الجزائر ،مبارك بلالطة ،مجلة العلوم الإقتصادية

بالنسبة لذوي الكفاءات والمواهب ، و زيادة عدد المؤسسات و تشجيع الصناعات خصوصا القائمة على التكنولوجيا الحديثة مما يؤدي إلى إنعاش و تنمية الاقتصاد ، و توجيه الشباب و رجال الأعمال نحو مشاريع عالية التكنولوجيا ، ونقل التقنية من الجامعات و مراكز الأبحاث و تبنيها للأغراض التجارية، و تدعيم مفهوم التعاون بين المشاريع ، و عليه فإن حاضنات الأعمال توفر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فرص للنمو السريع و الفعال داخل الحاضنات كما أنها تعمل على تحسين فرص النجاح و التمكين عند انتهاء من الاحتضان.[11]

6. مهام حاضنات الأعمال: تتمثل مهام حاضنات الأعمال:

- ✓ مساعدة خريجي الجامعات والمعاهد العليا على إقامة مؤسساتهم ومشاريعهم الخاصة.
- ✓ تنمية النشاط الاقتصادي من خلال خلق المشاريع وبالتالي خلق ووظائف جديدة.
- ✓ مساعدة خريجي الجامعات والمعاهد العليا على إقامة مؤسساتهم ومشاريعهم الخاصة وبالتالي خلق فرص للعمل.
- ✓ مساعدة الباحثين على الانتفاع بنتائج الأبحاث التي ينفذونها من مرحلة العمل المخبري إلى مرحلة التطبيق العملي بهدف الإنتاج التجاري وبالتالي تحقيق الأرباح.
- ✓ المساهمة في توطين التكنولوجيا المستوردة والمساعدة في نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة والمتطورة تكنولوجيا وتعزيز استخداماتها وتطبيقاتها في المجتمع المحلي بما يخدم عملية البناء الاقتصادي.
- ✓ تقوم الحاضنات عادة في مراحل لاحقة بتقديم الخدمات الاستشارية للمؤسسات المستفيدة من مواقع المعمل.
- ✓ تعمل الحاضنة على ربط المؤسسات المختصة بالقطاعات الصناعية والتجارية في الدول الصناعية المتقدمة.
- ✓ إنعاش المناطق التي تعرف مشاكل أو التي هي في إطار التحويل.
- ✓ تنويع النسيج الصناعي.
- ✓ تعزيز القطاعات معينة من النشاط.
- ✓ تشجيع الشباب على إنشاء مشاريعهم الخاصة.[12]

---

[11] دور حاضنات الأعمال في مرافقة و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – التجربة الصينية و التجربة الماليزية نموذجا : بلعيد عبد الله كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير – جامعة باتنة الجزائر.

[12] حاضنات الأعمال و دورها في التخفيف من حدة البطالة – حالة وكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تجربة دار المقاولاتية: 2016/2013 بوشيخي فاطمة، بوشيخي عائشة

7. أنواع حاضنات الأعمال:

تتنوع حاضنات الأعمال تبعًا لطبيعة النشاط الاقتصادي، والفئة المستهدفة، والجهة المشرفة عليها، والخدمات التي تقدمها للمؤسسات الناشئة. ويعكس هذا التنوع تطور مفهوم الحاضنة من مجرد فضاء لاستقبال المشاريع الصغيرة إلى منظومة متكاملة لدعم الابتكار والمقاولاتية والتنمية الاقتصادية.

أ – الحاضنات التقليدية:

تُعد الحاضنات التقليدية من أقدم أنواع الحاضنات، وتهدف أساسًا إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير فضاءات العمل والخدمات الإدارية والاستشارية والتوجيهية. وتركز هذه الحاضنات غالبًا على الأنشطة التجارية والخدماتية والصناعات الخفيفة، كما تسعى إلى تقليل نسبة فشل المشاريع الجديدة عبر توفير بيئة مناسبة لنموها خلال مراحلها الأولى.(Smilor & Gill, 1986) وتوفر هذه الحاضنات خدمات متعددة تشمل:

- ✓ توفير المكاتب والتجهيزات .
- ✓ الاستشارات القانونية والمالية .
- ✓ خدمات المحاسبة والتسويق .
- ✓ التكوين الإداري والتقني.

وفي الجزائر، ظهرت هذه الحاضنات في إطار برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة لوزارة الصناعة والمؤسسات المصغرة، حيث استهدفت تشجيع الاستثمار المحلي وتقليص البطالة (زيتوني وسابق، 2017).

ب – الحاضنات التكنولوجية:

تركز الحاضنات التكنولوجية على احتضان المشاريع ذات الطابع الابتكاري والتكنولوجي، خاصة تلك المرتبطة بالرقمنة، البرمجيات، الذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيات الحديثة. وتعمل هذه الحاضنات على تحويل نتائج البحث العلمي إلى مشاريع اقتصادية قابلة للتسويق. وتتميز الحاضنات التكنولوجية بما يلي:

- ✓ دعم الابتكار والبحث العلمي .
- ✓ توفير مخابر وتجهيزات تقنية .
- ✓ ربط الباحثين بالمؤسسات الاقتصادية .
- ✓ تشجيع نقل التكنولوجيا .

وفي الجزائر، برزت الحاضنات التكنولوجية داخل بعض الجامعات ومراكز البحث، خاصة بعد التوجه نحو اقتصاد المعرفة وتشجيع المؤسسات الناشئة (خزار، 2024).

ت – الحاضنات الجامعية:

تُعد الحاضنات الجامعية من أهم الآليات الحديثة لتعزيز المقاولاتية داخل الجامعة، حيث تهدف إلى مرافقة الطلبة والباحثين في تحويل أفكارهم ومشاريع تخرجهم إلى مؤسسات ناشئة. وتساهم هذه الحاضنات في تعزيز العلاقة بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي.(Etzkowitz, 2002) ومن أهم وظائف الحاضنات الجامعية:

- ✓ تنمية الفكر المقاولاتي لدى الطلبة .
- ✓ تثمين نتائج البحث العلمي .
- ✓ مرافقة مشاريع التخرج المبتكرة .
- ✓ خلق مؤسسات ناشئة جامعية .

وقد شهدت الجزائر اهتمامًا متزايدًا بالحاضنات الجامعية، خاصة بعد استحداث القرار الوزاري المتعلق بمؤسسة "Startup" ومشاريع "الطالب المقاول" داخل الجامعات الجزائرية (خواني وشعيب، 2019).

ج – الحاضنات الافتراضية:

ظهرت الحاضنات الافتراضية نتيجة التطور الرقمي والتكنولوجي، حيث تقدم خدماتها عن بعد دون الحاجة إلى التواجد الفيزيائي داخل مقر الحاضنة. وتعتمد هذه الحاضنات على المنصات الرقمية لتقديم الاستشارات والتدريب والمتابعة.(Bergek & Norrman, 2008) وتتميز بما يلي:

- ✓ المرونة في تقديم الخدمات .
- ✓ تقليل تكاليف التشغيل .
- ✓ الوصول إلى عدد أكبر من رواد الأعمال .
- ✓ الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية .

وقد أصبح هذا النوع أكثر انتشارًا بعد جائحة كوفيد–19، خاصة مع تنامي ثقافة العمل الرقمي والمؤسسات الناشئة الإلكترونية.

د – المسرعات:

تختلف المسرعات عن الحاضنات التقليدية في كونها تستهدف المؤسسات الناشئة التي تجاوزت مرحلة الفكرة وأصبحت بحاجة إلى تسريع النمو والدخول إلى السوق. وتتميز برامج المسرعات بأنها قصيرة المدة ومكثفة، وتركز على التمويل والتوجيه وربط الشركات بالمستثمرين.(Cohen & Hochberg, 2014) وتقدم المسرعات:

- ✓ برامج تدريب مكثفة .
- ✓ التوجيه والإرشاد .
- ✓ ربط الشركات بالمستثمرين .
- ✓ تسريع النمو والتوسع .

وفي الجزائر، بدأ هذا النموذج يظهر تدريجيًا ضمن منظومة دعم المؤسسات الناشئة والاقتصاد الرقمي.

ر – **الحاضنات الصناعية:**تركز الحاضنات الصناعية على المشاريع الإنتاجية والصناعية، وتهدف إلى دعم المؤسسات التي تنشط في مجالات التصنيع والتحويل والإنتاج المحلي. وتوفر هذه الحاضنات تجهيزات تقنية ومساحات صناعية ملائمة للمشاريع الناشئة.(Aernoudt, 2004) وتساهم هذه الحاضنات في:

- ✓ دعم التصنيع المحلي .
- ✓ تشجيع الابتكار الصناعي .
- ✓ خلق مناصب شغل .
- ✓ تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية .

وتُعتبر هذه الحاضنات ضرورية في الجزائر في ظل توجه الدولة نحو تنويع الاقتصاد وتقليص التبعية للمحروقات.

الجدول رقم 04 :الأنواع الرئيسية لحاضنات و مسرعات الأعمال و مميزاتها:

النوع	الوصف
حاضنات و مسرعات التنمية الإقتصادية (IDE)	تعد حاضنات و مسرعات التنمية الاقتصادية من النوع غير ربحي ، وتركز على الدعم المؤسسات الناشئة في مختلف القطاعات الإنتاجية و الخدماتية، بهدف خلق مناصب عمل جديدة و إحياء النشاط الاقتصادي المحلي و تعزيز التنمية الإقليمية.
الحاضنات و المسرعات الأكاديمية و العلمية (IAS)	الحاضنات و المسرعات الأكاديمية و العلمية هي أيضا غير ربحية ، و تنشط داخل الجامعات و مراكز البحث ، حيث تعمل على تثمين التكنولوجيا و تحفيز روح المبادرة و الابتكار بين الطلبة ، مع السعي إلى تحسين إدارة الموارد المالية و المعرفية داخل البيئة الأكاديمية.
الحاضنات و المسرعات الإجتماعية (IS)	تركز الحاضنات الاجتماعية على تحقيق التنمية الإجتماعية من خلال دعم المشاريع ذات الأثر الإجتماعي ، مثل دمج الفئات الهشة و خلق ثروات ذات طابع تضامني، مما يجعلها أداة فاعلة لتعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.
حاضنات و مسرعات المؤسسات (IE)	تعني حاضنات ومسرعات المؤسسات ذات الطابع الربحي، بتطوير الابتكار داخل المؤسسات القائمة عبر تشجيع روح المبادرة بين الموظفين ، و البحث عن الأسواق و التكنولوجيات الجديدة، و المحافظة على رأس المال البشري المبدع.
حاضنات و مسرعات المستثمرين الخواص (IIP)	تهدف حاضنات و مسرعات المستثمرين الخواص إلى تحقيق الربح المالي من خلال الاستثمار في المؤسسات الناشئة عالية التقنية ، و تعمل على تعزيز التعاون بين الشركات المحتضنة و استغلال الفرص النمو من خلال إعادة بيع حصص الأسهم و تحقيق عوائد استثمارية مجزية

المصدر: دور حاضنات الأعمال و مسرعات الجامعية في تعزيز الابتكار و تطوير المؤسسات الناشئة–مركز حاضنات الأعمال و مسرعات الأعمال بجامعة الملك سعود نموذجا طالبة: سارة سلامة.

8. تحديات حاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة في الجزائر:

بالرغم من الدور الفعال الذي لعبته حاضنات الأعمال في العالم في دعم وترقية شركات المقاولاتية الناشئة، إلا أنها لا تزال في الجزائر بعيدة عن مراحل المتقدمة التي بلغتها بعض الدول ، وعموما فإن كل من حاضنات الأعمال والشركات الناشئة في الجزائر تعاني جملة من النقائص ، و تواجه تحديات تقف حائلا أمام تطورها ويعود ذلك لعدة أسباب:

- حداثة ومحدودية كل من فكرة حاضنات الأعمال والشركات الناشئة في الجزائر.
- ضعف المورد البشري وعدم تأهيله، وافتقاره لخلفية كافة حول المقاولاتية في الجزائر التي تواجه العديد من الصعوبات والتحديات خاصة فيما يتعلق بنقص الأفكار الإبداعية والمبتكرة.
- ضعف التمويل، نقص رأس المال للاستثمار.
- الإجراءات البيروقراطية، وعدم مواكبة التشريعات والقوانين.
- تخلف إنتاجية، وعدم مطابقة المعايير الدولية، مما يجعل من المنتج الجزائري عاجزا عن دخول الأسواق الكبرى نظرا لضعف التنافسية.
- ضعف الاتفاق الحكومي على البحث العلمي، وانفصال الجامعة ومراكز البحث العلمي عن أرض الواقع.
- التخلف التقني وعدم مواكبة التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال العالمية (الدفع الإلكتروني، التجارة الإلكترونية...).
- بالنسبة للحاضنات الأعمال العامة تعاني من مشكلة بعدها عن المناطق الحضرية وعدم مطابقتها لنماذج الحاضنات المعمول بها مثل: ارتقاع إيجارات البنى التي توفرها لرواد الأعمال.[13]

[13] حاضنات الأعمال في الجزائر : واقع و تحديات : شريف غياط ، منيرة بوفرح ، ليلى سعيدي.

9. تجارب حاضنات الأعمال الجزائرية في مرافقة المؤسسات الناشئة:

إن دخول الجزائر مرحلة جديدة بعد الانتخابات الرئاسة الماضية بقيادة الرئيس "عبد المجيد تبون" والذي أعلن أن الحكومة ستدعم مشروع المؤسسات الناشئة لتكون قاطرة النموذج الاقتصادي المنشود بكل الإمكانيات المادية والبشرية، باعتبارها سبيل جديد للاستثمار خارج المحروقات ومنح فرصة للشباب على دخول هذا المجال، من خلال تأسيس وزارة متخصصة يقودها وزير الشباب، وإطلاق صندوق التمويل المؤسسات الناشئة القائمة على المعرفة والابتكار. وفي هذا السياق أعلن الوزير الأول عبد العزيز جراد عن اتخاذ قرارات لتجسيد هذه الإستراتيجية والتي تتمثل فيما يلي:

-إنشاء صندوق استثماري مخصص لتمويل ودعم المؤسسات الناشئة.

-وضع الإطار القانوني الذي يحدد مفاهيم المؤسسات الناشئة والحاضنات وكذلك المصطلحات الخاصة بالنظام البيئي لاقتصاد المعرفة.

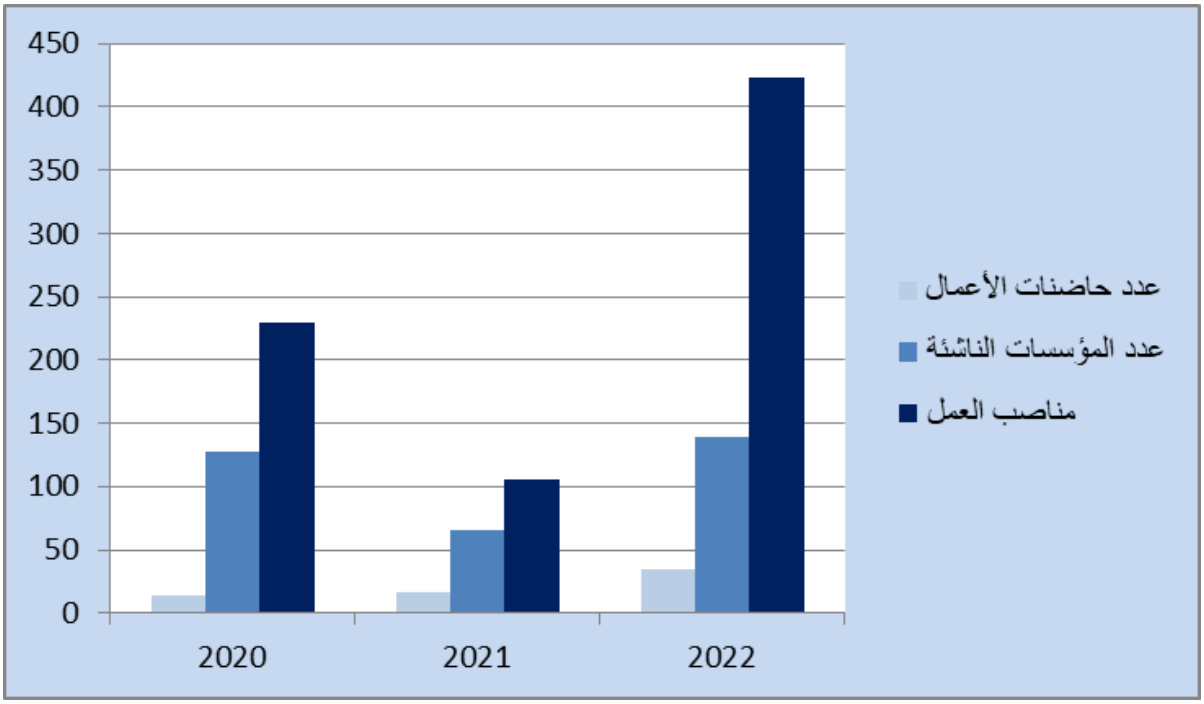
-تحويل الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والناشئة واقتصاد المعرفة.

- تمكين حاملي المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة، من الاستفادة من المساحات المتاحة داخل المؤسسات التابعة لقطاعي الشباب والتكوين المهني على مستوى الوطني.

- تهيئة الجماعات المحلية مخصصة للمؤسسات الناشئة مع إعطاء الأولوية للمناطق التي تتوفر فيها إمكانيات كبيرة من حاملي المشاريع المبتكرة [14].

[14] حاضنات الأعمال كآلية لدعم و تنمية و المؤسسات الناشئة مع الإشارة لتجارب بعض الحاضنات الأعمال في الجزائر بوعدلة سارة مخبر إدارة الأفراد و المنظمات ،جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان الجزائر 2022/09/20

التمثيل البياني رقم 02: احصائيات حول الحاضنات في الجزائر:



المصدر: شعشوع،ع وعناني ع، مساهمة حاضنات الأعمال فيخلق ودعم المؤسسات الناشئة عرض بعض تجارب حاضنات الأعمال في الجزائر ،ص188،مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية

نلاحظ من الشكل أعلاه أن عدد حاضنات الأعمال في الجزائر يشهد تزايدًا مستمرًا، حيث بلغ عددها 12 حاضنة سنة 2019، ليرتفع خلال سنة 2021 بإضافة 4 حاضنات جديدة عبر مختلف ولايات الوطن. ويرجع هذا التزايد إلى الاهتمام المتنامي بتطوير الاقتصاد الوطني وتنويعه، تماشيًا مع التحولات الاقتصادية العالمية والسعي إلى تحقيق معدلات نمو أعلى والاندماج ضمن الاقتصادات المتقدمة. كما تشير المعطيات إلى أنه خلال سنة 2022 بلغ عدد المؤسسات الناشئة المحتضنة من طرف حاضنات الأعمال حوالي 100 مؤسسة ناشئة، ساهمت في توفير ما يقارب 420 منصب عمل لفائدة الشباب والبطالين، وهو ما يعكس الدور الهام الذي تؤديه هذه الحاضنات في دعم التشغيل وتشجيع روح المقاولاتية.

وتبرز هذه النتائج أهمية تعزيز حاضنات الأعمال وتوسيع انتشارها عبر مختلف الجامعات والولايات، من خلال توفير الدعم الحكومي اللازم لها، نظرًا لدورها الفعال في مرافقة المؤسسات الناشئة والمشاريع الصغيرة والأفكار الريادية، عبر تقديم الدعم المادي والمعنوي والتأطير والتكوين، بما يساعد أصحاب المشاريع على تطوير أفكارهم وتحويلها إلى مؤسسات ناجحة وقادرة على المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتقليص معدلات البطالة.

10. الحاضنات الجامعية في الجزائر:

تُعدّ الحاضنات الجامعية من أبرز الآليات الحديثة التي تبنتها الجامعات الجزائرية من أجل تعزيز روح المقاولاتية والابتكار لدى الطلبة والباحثين، حيث تهدف إلى تحويل الأفكار العلمية ومشاريع التخرج والبحوث الأكاديمية إلى مشاريع اقتصادية قابلة للتجسيد في الواقع. وقد جاء الاهتمام بالحاضنات الجامعية في الجزائر في إطار التوجه نحو اقتصاد المعرفة، وربط الجامعة بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي، وتشجيع المؤسسات الناشئة والابتكار التكنولوجي.

وقد شهدت الجامعات الجزائرية خلال السنوات الأخيرة إنشاء العديد من الحاضنات الجامعية، خاصة بعد صدور القرار الوزاري رقم 1275 المتعلق بمشروع "مؤسسة ناشئة" و"براءة اختراع"، والذي ساهم في نشر الثقافة المقاولاتية داخل الجامعة الجزائرية، وتحفيز الطلبة على إنشاء مشاريع مبتكرة بدل الاكتفاء بالبحث عن مناصب العمل التقليدية. وقد أدى ذلك إلى ظهور بيئة جامعية أكثر انفتاحًا على الابتكار والعمل الحر .

وتعمل الحاضنات الجامعية على تقديم مجموعة من الخدمات للمشاريع المحتضنة، من بينها:

- ✓ التوجيه والمرافقة التقنية .
- ✓ التكوين في مجال ريادة الأعمال .
- ✓ المساعدة في إعداد مخططات الأعمال .
- ✓ ربط أصحاب المشاريع بالممولين والشركاء .
- ✓ توفير فضاءات العمل والتجهيزات .
- ✓ دعم الابتكار وتطوير النماذج الأولية للمشاريع .

كما تسهم الحاضنات الجامعية في تعزيز العلاقة بين الجامعة والمؤسسة الاقتصادية، حيث تسمح بتثمين نتائج البحث العلمي وتحويل المعرفة الأكاديمية إلى قيمة اقتصادية واجتماعية. ويُنظر إليها باعتبارها أداة لتحقيق التنمية المحلية وخلق الثروة ومناصب الشغل، خاصة في ظل ارتفاع معدلات البطالة لدى خريجي الجامعات.

وقد أظهرت الدراسات الميدانية المنجزة في الجزائر وجود أثر إيجابي للحاضنات الجامعية على تنمية التوجه الريادي لدى الطلبة، من خلال توفير التأطير والمتابعة والتكوين، غير أن هذه الحاضنات ما تزال تواجه عدة تحديات، أهمها:

- ✓ محدودية التمويل .
- ✓ ضعف الخبرة في التسيير والمرافقة .
- ✓ نقص الشراكة مع القطاع الاقتصادي .
- ✓ ضعف ثقافة الاستثمار والابتكار .
- ✓ البيروقراطية الإدارية .كما أكدت بعض الدراسات أن الحاضنات الجامعية الجزائرية ما تزال في مرحلة التطور، وتحتاج إلى مزيد من الدعم المؤسساتي والتشريعي حتى تتمكن من أداء دورها بفعالية، خاصة فيما يتعلق بتمويل المشاريع المبتكرة ومرافقة المؤسسات الناشئة بعد مرحلة الاحتضان.

10-1-خصائص الحاضنات الجامعية في الجزائر

تتميز الحاضنات الجامعية الجزائرية بعدة خصائص، أهمها:

- ✓ ارتباطها بالجامعة ومراكز البحث العلمي .
- ✓ استهداف الطلبة والباحثين وحاملي الأفكار المبتكرة .
- ✓ التركيز على المشاريع الابتكارية والتكنولوجية .
- ✓ توفير خدمات غير ربحية في مرحلة الاحتضان .
- ✓ المساهمة في نشر الثقافة المقاولاتية داخل الوسط الجامعي .

10-2-أهداف الحاضنات الجامعية في الجزائر

تسعى الحاضنات الجامعية في الجزائر إلى تحقيق عدة أهداف، من أهمها:

- ✓ دعم الطلبة أصحاب المشاريع المبتكرة .
- ✓ تحويل نتائج البحث العلمي إلى مشاريع اقتصادية .
- ✓ تعزيز ثقافة ريادة الأعمال داخل الجامعة .
- ✓ المساهمة في خلق المؤسسات الناشئة .
- ✓ تقليص البطالة لدى خريجي الجامعات .

- ✓ تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

خاتمة:

تم التطرق في هذا الفصل إلى أهمية الآليات الداعمة للمؤسسات الناشئة و المشاريع و ما توفره من خدمات التوجيه و التكوين و المرافقة و الدعم التقني و الإداري الذي يعتبر من أساسيات نجاح المشاريع.

يعتبر دور الحاضنات الأعمال الجامعية أساسيا في توزيع الثقافة المقاولاتية وتأطير أصحاب المشاريع المبتكرة (الطلبة) وذلك بربط الجامعة بالمحيط الاقتصادي و تمكين الطالب من تحويل الفكرة و البحث إلى مشروع ناجح.

الفصل الثالث

حاضنات الأعمال بجامعة وهران 2 وواقع الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين

تمهيد:

بعد التطرق في الجانب النظري إلى مختلف المفاهيم المرتبطة بالمقاولاتية والثقافة المقاولاتية، وإبراز دور الجامعة وحاضنات الأعمال في نشر الفكر المقاولاتي لدى الطلبة، تأتي هذه الدراسة الميدانية بهدف الوقوف على واقع الثقافة المقاولاتية داخل حاضنة الأعمال بجامعة وهران 2 "محمد بن أحمد". ويكتسي هذا الجانب أهمية خاصة، كونه يسمح بالانتقال من الطرح النظري إلى الممارسة الفعلية، من خلال التعرف على مستوى الوعي المقاولاتي لدى الطلبة، ومدى استفادتهم من الخدمات والبرامج التي تقدمها الحاضنة الجامعية، إضافة إلى تحديد أهم الآليات المعتمدة في ترسيخ الثقافة المقاولاتية والصعوبات التي قد تحد من فعاليتها.

وفي هذا الإطار، سيتم التطرق إلى **نشأة حاضنة الأعمال بجامعة وهران 2 "محمد بن أحمد"**، والظروف التي صاحبت إنشائها في ظل توجهات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الرامية إلى تعزيز الجامعة المقاولاتية وتشجيع الطلبة على التوجه نحو إنشاء المؤسسات الاقتصادية. كما سيتم عرض **أهم الخدمات التي توفرها الحاضنة** لفائدة الطلبة حاملي المشاريع، من مرافقة وتوجيه وتكوين وتقديم الاستشارات، فضلاً عن التعريف **بأبرز الأنشطة والفعاليات** التي تنظمها، كالدورات التكوينية، وورشات العمل، والأيام التحسيسية، والملتقيات التي تجمع الطلبة بمختلف الفاعلين الاقتصاديين، بهدف تنمية روح المبادرة والابتكار وتسهيل تجسيد المشاريع على أرض الواقع.

وتسعى هذه الدراسة الميدانية إلى جمع البيانات اللازمة وتحليلها بالاعتماد على الأدوات المنهجية المناسبة، من أجل الوصول إلى نتائج موضوعية تساعد في تقييم واقع الثقافة المقاولاتية داخل حاضنة جامعة وهران 2، وتقديم مجموعة من المقترحات التي من شأنها تعزيز دور الحاضنة في نشر الثقافة المقاولاتية وتطوير آليات دعم ومرافقة الطلبة، بما يساهم في تشجيع إنشاء المؤسسات الناشئة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1-حاضنة جامعة وهران 02

تم إنشاء حاضنة أعمال جامعة وهران 2 في إطار الإصلاحات التي أقرتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، خاصة في ظل القرار الوزاري 1275 الذي يهدف إلى تعزيز ريادة الأعمال من خلال إدماج المشاريع الناشئة في المسار الجامعي.

1. 1.دور حاضنة اعمال جامعة وهران 2 :

تلعب حاضنة جامعة وهران 2 دورًا محوريًا في:

- دعم الطلبة في تطوير أفكارهم إلى مشاريع
- مرافقة حاملي المشاريع للحصول على وسم "مؤسسة ناشئة "
- تشجيع الابتكار داخل الجامعة
- تعزيز العلاقة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية

2.1 -خدمات الحاضنة:

تقدم الحاضنة مجموعة من الخدمات، منها:

- دورات تدريبية في ريادة الأعمال
- التوجيه الفردي للمشاريع
- دعم إعداد مخططات الأعمال
- المساعدة في حماية الملكية الفكرية
- ربط المشاريع بالهيئات الداعمة

3.1-حاضنة جامعة وهران 02 بالأرقام:

تمثل حاضنة الأعمال بجامعة وهران 2 محمد بن أحمد إحدى الآليات الحديثة لتعزيز ثقافة المقاولاتية في الوسط الجامعي، حيث تضطلع بدور محوري في مرافقة الطلبة حاملي الأفكار المبتكرة وتحويلها إلى مشاريع مؤسساتية قابلة للتجسيد، وذلك في إطار تطبيق القرار الوزاري 1275 المتعلق بالمؤسسات الناشئة. وقد

مكّنت الحاضنة، منذ انطلاق نشاطها، من مرافقة أكثر من 170 مشروعًا لفائدة 243 طالبًا ينتمون إلى تخصصات متنوعة، لاسيما العلوم الإنسانية والاجتماعية، والعلوم الاقتصادية، إضافة إلى تخصصات أخرى، من خلال برامج تكوينية وتأطيريه متكاملة شملت مختلف مراحل تطوير المشروع، بدءًا من بلورة الفكرة، مرورًا بإعداد نموذج الأعمال، وصولًا إلى التنفيذ والمتابعة.

كما ساهمت هذه المرافقة في توجيه الطلبة نحو مسارات متعددة، حيث اختار بعضهم الولوج إلى عالم المقاولاتية بإنشاء مؤسسات ناشئة، بينما فضّل آخرون التوجه نحو المسار الأكاديمي أو الاندماج المهني، ما يعكس تنوع مخرجات الحاضنة. وفي سياق تعزيز فعالية هذه المبادرة، تعمل الحاضنة على ترسيخ ثقافة العمل الجماعي من خلال تشكيل فرق متعددة التخصصات، بما يضمن تكامل المعارف والخبرات، ويساهم في تحسين جودة المشاريع وزيادة فرص نجاحها واستدامتها.

كما تركز الحاضنة على تطوير قدرات الطلبة عبر برامج تدريبية متخصصة في ريادة الأعمال، مع توفير التأطير المستمر من قبل لجان تقييم مختصة لضمان جودة المخرجات. وعلى صعيد التطوير المؤسسي، تسعى إلى تحسين جودة التكوين والتأطير، وتوسيع فريق العمل، واستكمال هياكلها وتجهيزها بالإمكانات اللازمة، إلى جانب تصميم برامج تدريبية تتماشى مع خصوصيات البيئة المحلية. ويأتي ذلك في إطار رؤية استراتيجية تهدف إلى إعداد جيل من الطلبة القادرين على الابتكار وخلق مؤسسات اقتصادية ذات قيمة مضافة، بما يساهم في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة (جريدة الجمهورية 25 جانفي 2025).

4.1-النشاطات التي تم برمجتها من طرف حاضنة اعمال جامعة وهران 02 في السنة الجامعية 2026/2025:

شهدت حاضنة أعمال جامعة وهران 02، بالتنسيق مع مختلف هياكل الجامعة والواجهات الداعمة للابتكار، تنظيم مجموعة من الأنشطة التكوينية والتحسيسية التي تهدف إلى تعزيز الثقافة المقاولاتية وربط الجامعة

بمحيطها الاقتصادي. فقد تم تنظيم أيام إعلامية وأبواب مفتوحة لفائدة الطلبة، على غرار يوم التوظيف بالتعاون مع شركةAZ Hôtels ، والذي أتاح للطلبة التعرف على فرص العمل والتربصات وتعزيز إدماجهم المهني. كما نظمت الجامعة صالونات اقتصادية مثل صالون LINK الذي شكل فضاءً للتواصل المباشر بين الطلبة والمؤسسات الاقتصادية، بهدف دعم مشاريعهم وفتح آفاق الاستثمار والاحتضان. وفي الجانب التكويني، تم تنظيم أيام تكوينية وورشات متخصصة، لاسيما حول استراتيجيات استغلال براءات الاختراع والابتكار، حيث تناولت هذه الورشات مفاهيم الملك العام، ومنهجيات الهندسة العكسية، وفرص توظيف البراءات في تطوير المشاريع. بالإضافة إلى ذلك، شاركت الحاضنة في تظاهرات وطنية كبرى مثل صالون SIPSA–FILAHA 2026، التي تهدف إلى تثمين نتائج البحث العلمي وربطها بالقطاع الاقتصادي، مع مرافقة الطلبة في تحويل أفكارهم إلى مشاريع اقتصادية ذات قيمة مضافة. وتندرج مجمل هذه الأنشطة ضمن استراتيجية وطنية ترمي إلى دعم الابتكار والمقاولاتية الجامعية، من خلال توفير التكوين، المرافقة، وفرص الاحتكاك بالمؤسسات الاقتصادية.

2. الدراسة الميدانية لواقع الثقافة المقاولاتية لطلبة حاضنة جامعة وهران 02:

2–1–الجانب المنهجي للدراسة الميدانية:

أُجريت الدراسة على مستوى حاضنة جامعة وهران 02، في حين تمثل المجال الزماني في شهر فيفري، حيث تزامن إجراء العمل الميداني مع اليوم الثاني من دورة تكوينية تشرف عليها الحاضنة، الأمر الذي أتاح فرصة الاحتكاك المباشر بالمستفيدين من برامج التكوين والمرافقة.

تم اختيار عينة حجمها 50 طالبًا من مختلف كليات جامعة وهران 02، غير أنه تم استرجاع 44 استمارة صالحة للتحليل. ولقد تزامن إجراء الدراسة الميدانية مع انطلاق الأيام التكوينية خلال شهر فيفري، الأمر

الذي استدعى الشروع في الجانب التطبيقي في فترة زمنية محدودة من أجل استكمال متطلبات إنجاز الرسالة في الآجال المحددة.

لقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي للتأكد من صحة الفرضيات التي وضعت لفهم واقع الثقافة المقاولاتية لدى طلبة حاضنة جامعة وهران 02، مع تحليل دور التكوين والمرافقة في تطوير مشاريعهم. وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي لملاءمته لطبيعة الدراسة.

لجمع البيانات، تم الاعتماد على الاستبيان كأداة رئيسية، حيث صُمم في ثلاثة محاور أساسية شملت البيانات الديموغرافية، وواقع الثقافة المقاولاتية والتكوين، إضافة إلى محور الدعم والمرافقة وآليات التمويل. وقد تمت معالجة البيانات باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي كالتكرارات والنسب المئوية، وذلك بالاستعانة ببرامج التحليل الإحصائي مثلSPSS ، مع الإشارة إلى أن نتائج الدراسة تبقى مرتبطة بهذه الحدود الزمانية والمكانية.

2-2-تحليل نتائج البحث الميداني:

2-2-1 خصائص الوصفية للسن والجنس:

يهدف التحليل الوصفي إلى تقديم قراءة كمية لتوزيع أفراد العينة حسب السن والجنس، بما يمكّن من بناء تصور أولي حول خصائصها.

جدول رقم 05 : تحليل وصفي لسن الطلبة حسب الجنس

الجنس	المتوسط الحسابي	الوسيط	التباين	الانحراف المعياري
ذكور	25.83	23.50	50.16	7.08
الاناث	23.85	23.00	14.44	3.79
كلا الجنسين	23.00	22.50	16.17	4.02

المصدر: من إنشاء الطالبة من خلال معطيات البحث الميداني.

يُظهر تحليل خصائص العينة حسب الجنس أن نسبة الإناث تمثل الفئة الأكبر بـ (48%)، تليها نسبة الذكور بـ (26%)، في حين بلغت نسبة عدم الاستجابة (26%)، وهو ما قد يعكس تفاوتًا في درجة التفاعل مع الاستبيان. أما من حيث الخصائص الإحصائية للعمر، فقد بلغ المتوسط الحسابي لدى الذكور La moyenne (25.83 سنة) مقابل (23.85 سنة) لدى الإناث، مما يشير إلى أن الطلبة الذكور هم أكبر سنًا نسبيًا. كما يتقارب الوسيط Médiane بين الفئتين، حيث قدر بـ (23.50) لدى الذكور و(23.00) لدى الإناث، مما يدل على تقارب التوزيع العمري. في المقابل، يُلاحظ ارتفاع التباين Variance والانحراف المعياري Ecart type لدى الذكور (50.16 و7.08 على التوالي) مقارنة بالإناث (14.44 و3.79)، وهو ما يعكس تشتتًا أكبر في أعمار الذكور مقابل تجانس نسبي لدى الإناث. أما بالنسبة لمجموع العينة، فقد بلغ المتوسط الحسابي (23.00) مع انحراف معياري (4.02)، ما يعكس تقاربًا عامًا في الخصائص العمرية، مع استمرار الفروق بين الجنسين خاصة من حيث درجة التشتت.

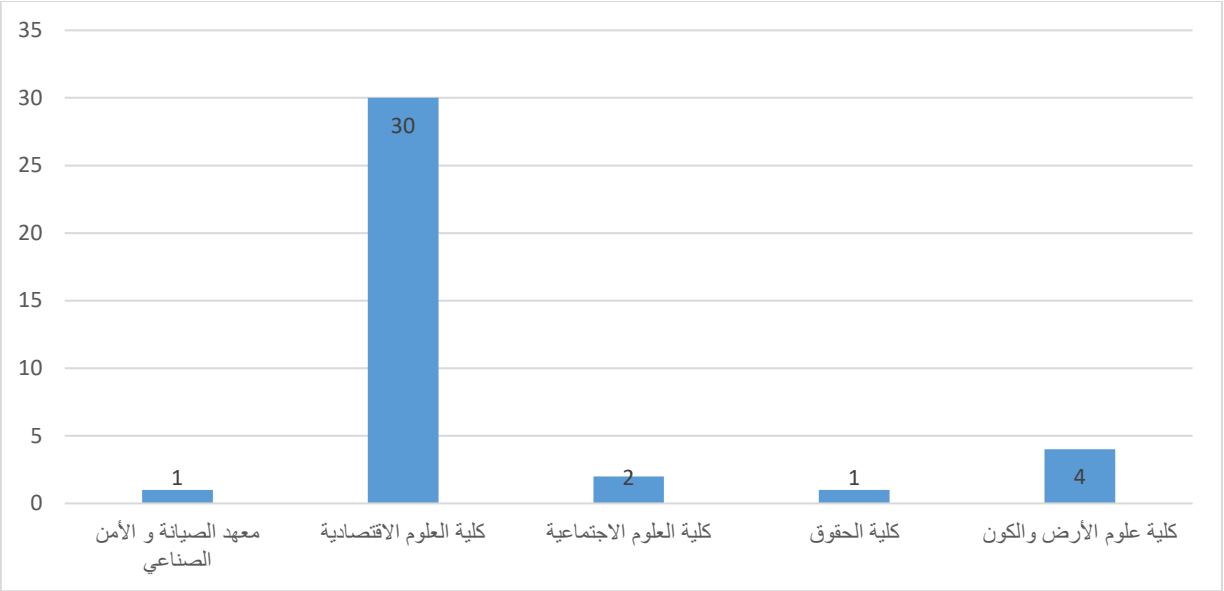
2-2-2 توزيع افراد العينة حسب مختلف كليات جامعة وهران 02:

يُظهر التمثيل البياني تباينًا واضحًا في توزيع أفراد العينة حسب الكليات، حيث تهيمن كلية العلوم الاقتصادية بشكل كبير بـ (30 طالبًا)، وهو ما يعكس علاقة بنيوية مباشرة بين هذا التخصص ومجال المقاولاتية، باعتبار أن الطلبة يتلقون تكوينًا أكاديميًا في مجالات التسيير، التسويق، التمويل، وإنشاء المؤسسات، وهي عناصر أساسية في بناء المشاريع الريادية. وبالتالي فإن هذا الحضور القوي يُفسَّر بامتلاك طلبة هذا التخصص لرأس مال معرفي يؤهلهم للانخراط بشكل أكبر في الحاضنات الجامعية.

في المقابل، يُلاحظ ضعف تمثيل الكليات الأخرى مثل كلية علوم الأرض والكون (4 طلبة) وكلية العلوم الاجتماعية (2)، رغم ما توفره هذه التخصصات من إمكانيات كبيرة لتطوير مشاريع مبتكرة، خاصة في مجالات الاقتصاد الأخضر، التنمية المستدامة، والدراسات المجتمعية. كما يظهر تمثيل محدود جدًا لكلية الحقوق ومعهد الصيانة والأمن الصناعي (طالب واحد لكل منهما)، وهو ما قد يعكس ضعف الوعي بالمقاولاتية في هذه التخصصات أو محدودية إدماج البعد المقاولاتي ضمن برامجها التكوينية.

ويُبرز هذا التفاوت وجود فجوة بين التخصصات ذات الطابع الاقتصادي وباقي التخصصات، حيث تبقى المقاولاتية متمركزة بشكل أكبر في المجالات المرتبطة مباشرة بعالم الأعمال، في حين لم يتم بعد استثمار الإمكانات الكامنة في التخصصات العلمية والتقنية والإنسانية بالشكل الكافي. ومن هنا تبرز أهمية تبني مقاربة متعددة التخصصات داخل الحاضنات الجامعية، تقوم على تعميم الثقافة المقاولاتية ودمجها في مختلف التكوينات، بما يسمح بتحفيز الابتكار وتحويل المعارف المتنوعة إلى مشاريع اقتصادية ذات قيمة مضافة.

رسم بياني رقم 03: توزيع افراد العينة حسب مختلف كليات جامعة وهران 02



المصدر: من إنشاء الطالبة من خلال معطيات البحث الميداني.

2-2-3 توزيع افراد العينة حسب الطور الجامعي:

يظهر الجدول توزيع أفراد العينة حسب الطور الدراسي هيمنة واضحة لطلبة طور الماستر، حيث بلغت نسبتهم (63.6%) من إجمالي العينة، مقابل (18.2%) فقط لطلبة الليسانس، في حين لم يتم الإجابة على هذا السؤال من طرف اكثر من 18% من الطلبة ، ويعكس هذا التوزيع ميلًا واضحًا لطلبة الماستر نحو الانخراط في الحاضنات الجامعية والأنشطة المقاولاتية، وهو ما يتماشى مع ما تؤكده الأدبيات العلمية في مجال ريادة الأعمال، حيث تشير إلى أن الطلبة في المستويات المتقدمة يكونون أكثر استعدادًا لتبني المشاريع الريادية، نتيجة امتلاكهم لرصيد معرفي وتخصصي أكبر، إضافة إلى اقترابهم من سوق العمل، مما يدفعهم للبحث عن بدائل مهنية كإنشاء مؤسسات ناشئة.(Fayolle & Gailly, 2015)

في المقابل، يظل تمثيل طلبة الليسانس ضعيفًا نسبيًا، وهو ما يمكن تفسيره بضعف إدماج الثقافة المقاولاتية في المراحل الأولى من التكوين الجامعي، حيث يركز هذا الطور غالبًا على الجوانب النظرية أكثر من التطبيقية، مما يحدّ من وعي الطلبة بفرص المقاولاتية وإمكانياتها. كما تؤكد دراسات أخرى (Audretsch, 2012) أن تنمية روح المبادرة تتطلب تدخلًا مبكرًا من خلال إدراج برامج تكوينية موجهة لطلبة الليسانس، قصد تحفيزهم على الابتكار وتطوير أفكار مشاريع منذ المراحل الأولى من مسارهم الجامعي.

وعليه، فإن هذا التوزيع يعكس علاقة طردية بين المستوى الدراسي والانخراط في الحاضنات الجامعية، مما يستدعي تعزيز سياسات التكوين والمرافقة المقاولاتية على مستوى طور الليسانس، بهدف توسيع قاعدة الطلبة المقاولين وتحقيق تكامل فعّال بين مختلف الأطوار الجامعية في دعم الابتكار.

3. دور المرافقة المقاولاتية في تطوير أفكار المشاريع لدى الطلبة الجامعيين ومواجهة الصعوبات:

برزت الحاضنات الجامعية كآلية أساسية لدعم الطلبة حاملي الأفكار الريادية، من خلال توفير المرافقة والتأطير والتكوين اللازم لتحويل الأفكار إلى مشاريع قابلة للتجسيد.

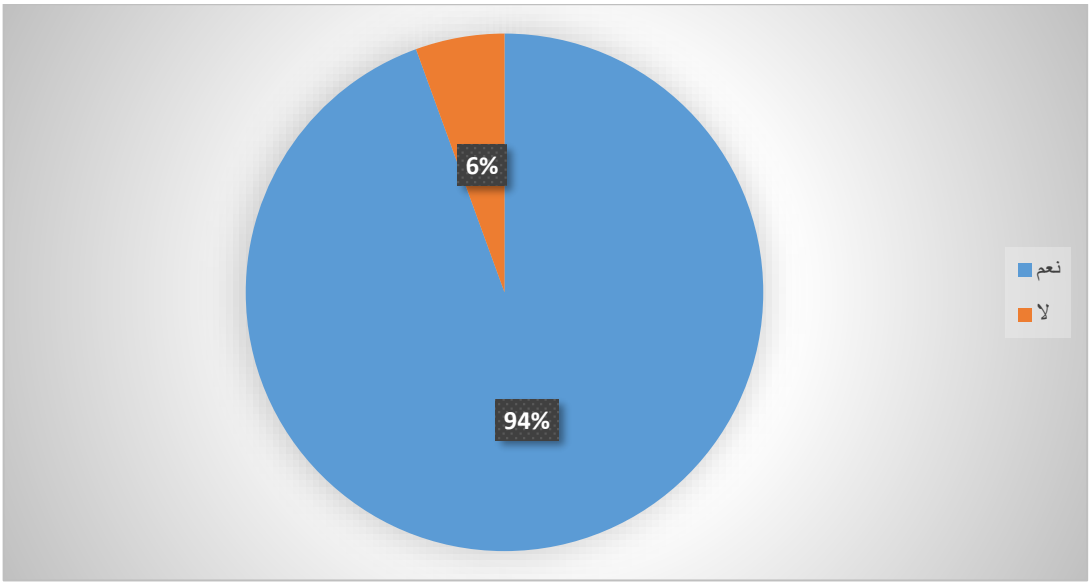
وتكتسي فكرة المشروع أهمية محورية باعتبارها نقطة الانطلاق لأي نشاط ريادي، حيث تتأثر بطبيعة التكوين الأكاديمي والمقاولاتي الذي يتلقاه الطالب، كما تتأثر بدرجة الوعي بمتطلبات السوق. غير أن تجسيد هذه الأفكار على أرض الواقع يظل مرتبطًا بمدى فعالية المرافقة المقدمة، سواء من حيث توضيح الرؤية، أو تطوير المهارات، أو تسهيل الإجراءات.

في المقابل، يواجه الطلبة حاملو المشاريع مجموعة من الصعوبات، تتنوع بين عراقيل مالية، تقنية وإدارية، تعيق انتقالهم من مرحلة الفكرة إلى مرحلة التنفيذ. ومن هنا تبرز أهمية دراسة العلاقة بين فكرة المشروع، مستوى المرافقة، والصعوبات التي تواجه الطلبة، لفهم مدى فعالية منظومة الدعم المقاولاتي داخل الجامعة.

4. فكرة عن مشروع:

يوضح الشكل البياني أدناه إجابات الطلبة حول إمتلاكهم لفكرة مشروع واضحة من عدمها. أظهر النتائج أن غالبية من المبحوثين لديهم فكرة مشروع واضحة بمعدل 34 فردا أجابوا ب "نعم" بما يعادل 91,89%بالمقابل أجاب فردان فقط ب " لا" بنسبة 5,41% من إجمالي العينة ومنه نستنتج أن جميع الطلبة المسجلين في الحاضنة لديهم الرغبة في إنشاء مشاريع و اهتماماتهم بريادة الأعمال

تمثيل **بياني رقم 04 :امتلاك فكرة عن الشروع .**



المصدر: من إنشاء الطالبة من خلال معطيات البحث الميداني.

5. طبيعة فكرة المشروع :

تعد فكرة المشروع نقطة الانطلاق الأساسية لأي مبادرة ريادية أو بحثية، إذ تعكس التصور الأولي الذي يسعى صاحب المشروع إلى تجسيده على أرض الواقع. وتنشأ هذه الفكرة غالبًا استجابةً لحاجة معينة في المجتمع أو لحل مشكلة قائمة، أو استغلال فرصة اقتصادية أو تكنولوجية متاحة. وبالتالي، فإن طبيعة فكرة المشروع ترتبط بمدى وضوحها وواقعيتها وقابليتها للتطبيق، إضافة إلى قدرتها على تحقيق قيمة مضافة سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي. يهدف تحليل طبيعة فكرة المشروع إلى التعرف على

خصائصها الأساسية، من حيث مجال النشاط (خدمي، صناعي، تجاري، تكنولوجي...)،. ويساعد هذا التحليل في فهم توجهات أصحاب المشاريع، وتقييم مدى انسجام أفكارهم مع متطلبات السوق والبيئة المحيطة، مما يشكل قاعدة أساسية للانتقال إلى مراحل أكثر تقدماً في دراسة المشروع وتطويره.

جدول رقم 06:طبيعة فكرة المشروع:

طبيعة المشروع	العدد	النسبة	النسب الملاحظة
هل فكرة المشروع التي تمتلكها خدمية؟	15	22.70	42.90
هل فكرة المشروع التي تمتلكها تجارية؟	15	22.70	42.90
هل فكرة المشروع التي تمتلكها انتاجية؟	10	15.20	28.60
هل فكرة المشروع التي تمتلكها رقمية/ابتكارية؟	19	28.80	54.30
هل فكرة المشروع التي تمتلكها اجتماعية/بيئية؟	7	10.60	20.00
المجموع	66	100%	188.60

المصدر: من إنشاء الطالبة من خلال معطيات البحث الميداني.

أظهر الجدول المتعلق بطبيعة أفكار المشاريع لدى الطلبة تنوعًا ملحوظًا في توجهاتهم المقاولاتية، حيث تتوزع اختياراتهم بين عدة مجالات، وهو ما يعكس تعددية الاهتمامات ومرونة التفكير الريادي لديهم. وتتصدر المشاريع ذات الطابع الرقمي/الابتكاري المرتبة الأولى بنسبة (28.80%)، ما يدل على تزايد توجه الطلبة نحو المجالات التكنولوجية الحديثة والابتكار، وهو ما يتماشى مع التحولات الرقمية التي يشهدها الاقتصاد المعاصر.

كما تحتل المشاريع الخدمية والتجارية المرتبة الثانية بنفس النسبة (22.70%) لكل منهما، وهو ما يعكس اهتمام الطلبة بالمشاريع ذات القابلية السريعة للتجسيد في السوق، خاصة تلك التي تستجيب لحاجيات المجتمع اليومية أو تعتمد على المبادلات التجارية. في حين تأتي المشاريع الإنتاجية بنسبة (15.20%)، وهي نسبة أقل نسبيًا، ويمكن تفسير ذلك بارتفاع متطلبات هذا النوع من المشاريع من حيث رأس المال والتجهيزات مقارنة بالمشاريع الخدمية أو الرقمية.

أما المشاريع ذات الطابع الاجتماعي/البيئي فقد سجلت نسبة ضعيفة (10.60%)، مما يشير إلى محدودية توجه الطلبة نحو هذا النوع من المبادرات رغم أهميته في تحقيق التنمية المستدامة، وهو ما يستدعي تعزيز الوعي بأهمية المقاولاتية الاجتماعية داخل الوسط الجامعي..

وتجدر الإشارة إلى أن مجموع النسب يفوق 100% نظرًا لطبيعة السؤال الذي يسمح بتعدد الإجابات، وهو ما يعني أن بعض الطلبة يمتلكون أفكار مشاريع تجمع بين أكثر من طابع (رقمي وخدمي مثلًا)، الأمر الذي يعكس توجها نحو المشاريع الهجينة التي تجمع بين أكثر من مجال، وهو توجه حديث في ريادة الأعمال.

وعليه، يمكن القول إن الطلبة يميلون بشكل واضح نحو الابتكار والمجالات الرقمية، مع استمرار حضور المشاريع التقليدية (الخدمية والتجارية)، مقابل ضعف نسبي في المشاريع ذات البعد الاجتماعي والبيئي.

6. التكوين المقاولاتي :

تتجلى مساهمة التكوين المقاولاتي في دعمه لثقافة الابتكار والاستقلالية، من خلال تأهيل الأفراد لاكتشاف الفرص الاستثمارية واستغلالها بفعالية، إضافة إلى تعزيز ثقتهم بأنفسهم وقدرتهم على خوض غمار العمل الحر. كما يساهم في تقليص نسب البطالة، خاصة لدى فئة الشباب وحاملي الشهادات، عبر توجيههم نحو إنشاء مؤسساتهم الخاصة بدل الاعتماد على الوظائف التقليدية.

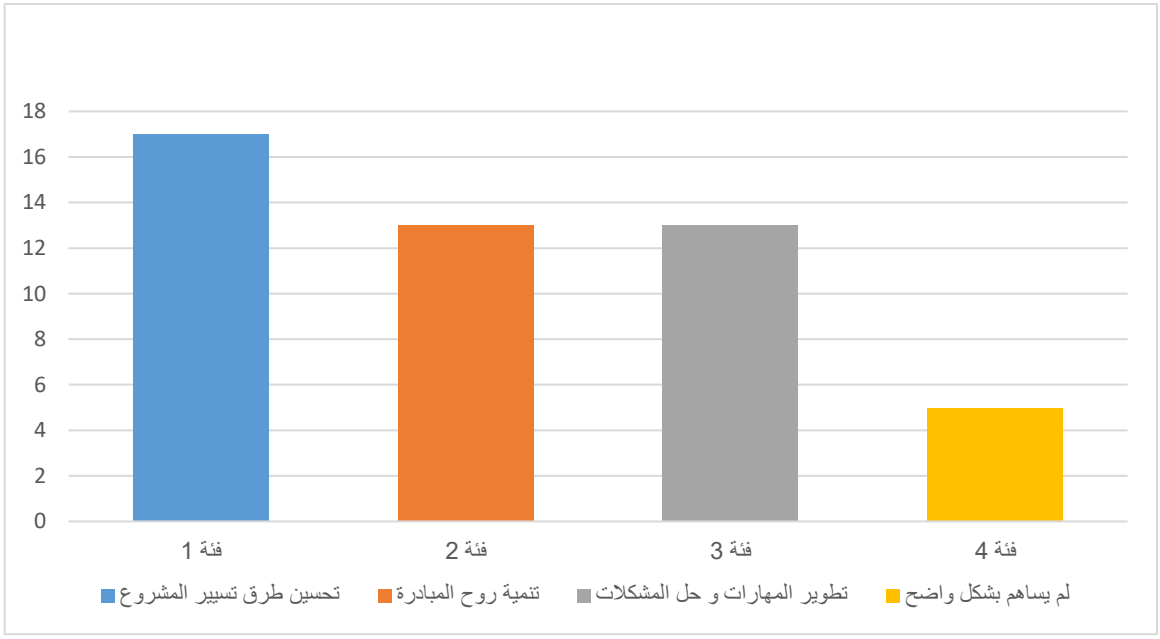
وعليه، فإن تحليل مساهمة التكوين المقاولاتي يهدف إلى إبراز دوره في تطوير الكفاءات الريادية، ومدى تأثيره في توجيه الأفراد نحو المقاولاتية، وكذا تقييم فعاليته في مرافقة أصحاب المشاريع وتحسين فرص نجاحهم واستدامة مؤسساتهم.

جدول رقم 07:مساهمة التكوين المقاولاتي :

الفئة	لم يساهم بشكل واضح	تطوير المهارات وحل المشكلات	تنمية روح المبادرة	تحسين طرق تسيير المشروع
العدد	5	13	13	17

المصدر: من إنشاء الطالبة من خلال معطيات البحث الميداني.

تمثيل بياني رقم 05 : مساهمة التكوين المقاولاتي



المصدر: من إنشاء الطالبة من خلال معطيات البحث الميداني.

يُبرز الجدول المتعلق بمساهمة التكوين المقاولاتي للحاضنة أن هذا الأخير يلعب دورًا محوريًا في تطوير قدرات الطلبة، حتى في مراحله الأولى. فقد أظهرت النتائج أن نسبة معتبرة من الطلبة (50% من الملاحظات) ترى أن التكوين ساهم في تحسين طرق تسيير المشروع، مما يعكس اكتسابهم المبكر لمهارات تنظيمية ومنهجية ضرورية لإدارة المشاريع. كما أشار 38.2% إلى مساهمة التكوين في تنمية روح المبادرة، و38.2% في تطوير المهارات وحل المشكلات، وهو ما يدل على بداية تشكل كفاءات ريادية أساسية، رغم أن الاستبيان أُجري في بداية فترة التكوين. في المقابل، صرّح 14.7% بعدم وجود تأثير واضح، وهو ما يمكن تفسيره بحداثة التجربة التكوينية وعدم نضج مخرجاتها بعد.

وتكتسب هذه النتائج أهمية خاصة عند ربطها بواقع سوق الشغل، الذي يشهد تحولات عميقة وتراجعًا في قدرته على استيعاب الأعداد المتزايدة من خريجي الجامعات، الأمر الذي يدفع الطلبة إلى البحث عن بدائل مهنية خارج النموذج التقليدي القائم على الوظيفة. وفي هذا السياق، يبرز التكوين المقاولاتي كخيار استراتيجي يساهم في توجيه الطلبة نحو خلق فرص عمل ذاتية من خلال المشاريع الريادية، بدل انتظار فرص قد تكون محدودة أو غير متاحة. كما يعكس تنامي الوعي لدى الطلبة بأهمية الاعتماد على الذات وتبني الفكر المقاولاتي كآلية للاندماج الاقتصادي.

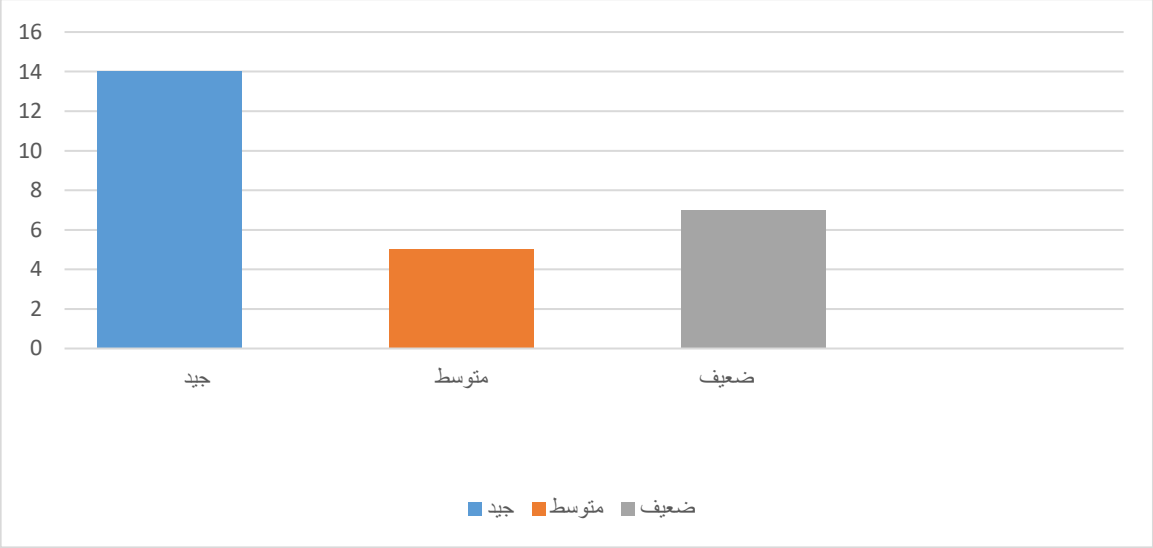
وعليه، يمكن القول إن التكوين المقاولاتي لا يمثل فقط مكملًا للتكوين الأكاديمي، بل يشكل استجابة واقعية لتحديات سوق العمل، من خلال تمكين الطلبة من أدوات التفكير الابتكاري ومهارات إنشاء المشاريع، بما يعزز فرصهم في تحقيق الإدماج المهني والمساهمة في التنمية الاقتصادية.

8 –تقييم مستوى المرافقة:

يعتبر مستوى المرافقة عن درجة ونوعية الدعم الذي يتلقاه صاحب المشروع، سواء من حيث انتظامه أو تنوعه أو مدى ملاءمته لاحتياجاته. كما يعكس هذا المستوى مدى فعالية الهياكل الداعمة في تأطير ومتابعة المشاريع، وقدرتها على توفير بيئة مناسبة لنموها واستمراريتها.

وفي هذا السياق، يهدف تحليل مستوى المرافقة إلى تقييم مدى استفادة أصحاب المشاريع من خدمات الدعم، والكشف عن أوجه القوة والنقص في منظومة المرافقة، مما يساهم في تقديم تصور واضح حول دورها في تعزيز فرص نجاح المشاريع وتحقيق أهدافها.

تمثيل بياني رقم 06 : تقييم مستوى المرافقة



المصدر: من إنشاء الطالبة من خلال معطيات البحث الميداني.

ظهر نتائج الجدول المتعلقة بتقييم مستوى المرافقة المقدمة من طرف الحاضنة أن غالبية الطلبة ينظرون إليها بشكل إيجابي نسبيًا، حيث صرّح 58.3% من المبحوثين بأن مستوى المرافقة كان "جيدًا"، وهو ما يعكس رضا معتبرًا عن نوعية التأطير والدعم المقدم، سواء من حيث التوجيه أو المتابعة أو المساعدة في

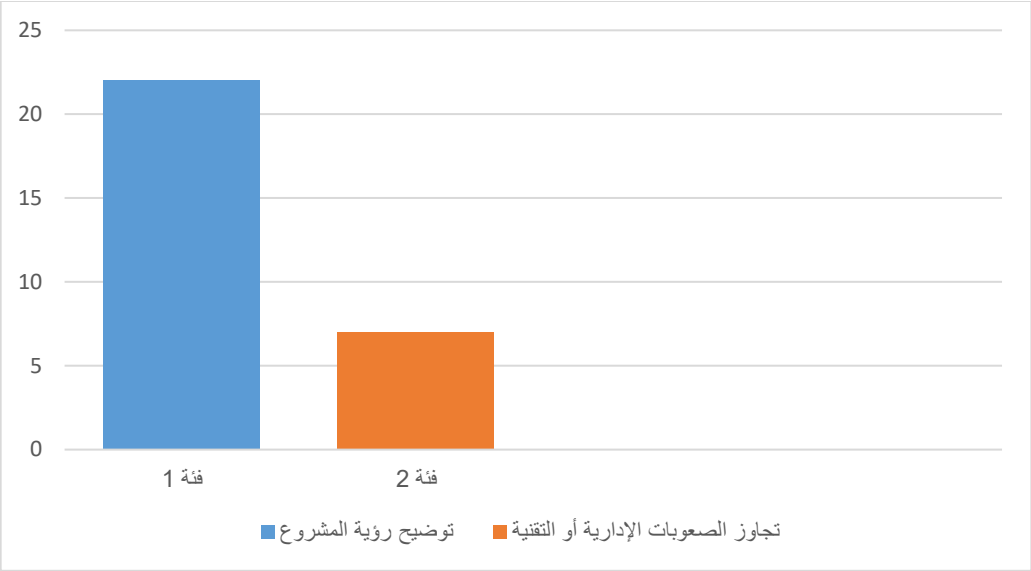
تطوير المشاريع. في المقابل، قيّم 37.5% من الطلبة هذه المرافقة بالمستوى "المتوسط"، مما يشير إلى وجود هامش لتحسين جودة الخدمات المقدمة، سواء على مستوى التأطير الفردي أو توفير الموارد والإمكانيات اللازمة.

أما نسبة الذين اعتبروا المرافقة "ضعيفة" فقد كانت محدودة جدًا (4.2%)، وهو ما يدل على أن حالات عدم الرضا تبقى استثنائية ولا تمثل الاتجاه العام. غير أن وجود هذه النسبة، رغم محدوديتها، يعكس ضرورة الوقوف عند بعض النقائص المحتملة، مثل تفاوت مستوى التأطير أو عدم استجابة المرافقة لاحتياجات جميع الطلبة بنفس الدرجة.

ومن جهة أخرى، يُلاحظ ارتفاع نسبة القيم المفقودة (45.5%)، وهو ما قد يؤثر على دقة التعميم، ويمكن تفسيره بعدم إجابة جزء معتبر من العينة عن هذا السؤال، ربما بسبب حداثة تجربتهم مع الحاضنة أو عدم احتكاكهم الكافي بخدمات المرافقة في مرحلة مبكرة من التكوين.

وعليه، يمكن القول إن المرافقة المقدمة داخل الحاضنة تُقيَّم بشكل إيجابي إجمالًا، إلا أنها تحتاج إلى مزيد من التطوير والتحسين لضمان جودة أعلى واستجابة أفضل لاحتياجات الطلبة، خاصة في ظل الدور المتزايد الذي تلعبه الحاضنات في تأهيل الطلبة لمواجهة تحديات سوق الشغل والتوجه نحو المقاولاتية كخيار مهني بديل.

تمثيل بياني رقم 07 : مدى مساعدة المرافقة



المصدر: من إنشاء الطالبة من خلال معطيات البحث الميداني.

ظهر التمثيل البياني المعنون بـ "*هل ساعدتك المرافقة في* ":دور المرافقة في دعم الطلبة حاملي المشاريع، من خلال بُعدين أساسيين هما: توضيح رؤية المشروع، والمساعدة على تجاوز الصعوبات الإدارية أو التقنية.

يتضح من خلال المعطيات أن *توضيح رؤية المشروع* يحتل المرتبة الأولى بفارق واضح، حيث بلغ عدد المستفيدين حوالي 22 طالبًا، وهو ما يعكس الأثر الإيجابي للمرافقة في مساعدة الطلبة على بلورة أفكارهم وتنظيمها وتحويلها إلى مشاريع أكثر وضوحًا وقابلية للتنفيذ. ويشير ذلك إلى أن الحاضنة تؤدي دورًا مهمًا في الجانب التوجيهي والاستراتيجي، خاصة في المراحل الأولى من تطوير المشروع.

في المقابل، سجلت فئة *تجاوز الصعوبات الإدارية أو التقنية* عددًا أقل يُقدّر بحوالي 7 طلبة فقط، وهو ما يدل على أن مساهمة المرافقة في هذا الجانب ما تزال محدودة نسبيًا. ويمكن تفسير ذلك إما بطبيعة التكوين

الذي يركز أكثر على التأطير الفكري والتخطيطي، أو بكون الطلبة لم يصلوا بعد إلى مراحل متقدمة تواجههم فيها هذه الصعوبات بشكل كبير.

وعليه، يمكن القول إن المرافقة المقدمة تركز بشكل أساسي على *توضيح الرؤية وبناء فكرة المشروع* أكثر من تركيزها على الجوانب التطبيقية المرتبطة بحل الإشكالات التقنية والإدارية. وهو ما يستدعي مستقبلاً تعزيز هذا الجانب من خلال توفير دعم تقني وإداري أكثر تخصصًا، خاصة مع تقدم الطلبة في مراحل إنجاز مشاريعهم، بما يضمن مرافقة شاملة ومتكاملة.

9.أليات و دعم و تمويل المشاريع :

تولي الجزائر اهتمامًا متزايدًا بدعم وتمويل المشاريع المقاولاتية، إدراكًا منها لأهمية هذا القطاع في تحقيق التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل خارج المحروقات. ويأتي هذا التوجه في إطار سياسات عمومية تهدف إلى تشجيع روح المبادرة لدى الشباب، ومرافقة حاملي الأفكار والمشاريع من مرحلة التصور إلى غاية التجسيد الفعلي في السوق.

وقد عملت الدولة على إنشاء مجموعة من الأجهزة والهيئات المتخصصة في دعم وتمويل المشاريع، من بينها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، التي تقدم تسهيلات مالية، وقروضًا بشروط ميسّرة، إلى جانب خدمات المرافقة والتكوين. كما تساهم البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشاريع من خلال صيغ تمويل متنوعة تتلاءم مع طبيعة النشاطات الاقتصادية المختلفة.

وتتجلى أهمية هذه الآليات في تمكين الشباب من الولوج إلى عالم المقاولاتية، وتقليص معدلات البطالة، وتعزيز النسيج الاقتصادي الوطني من خلال خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة قادرة على الابتكار والمنافسة. وعليه، فإن تحليل دعم وتمويل المشاريع المقاولاتية في الجزائر يهدف إلى تقييم فعالية هذه السياسات

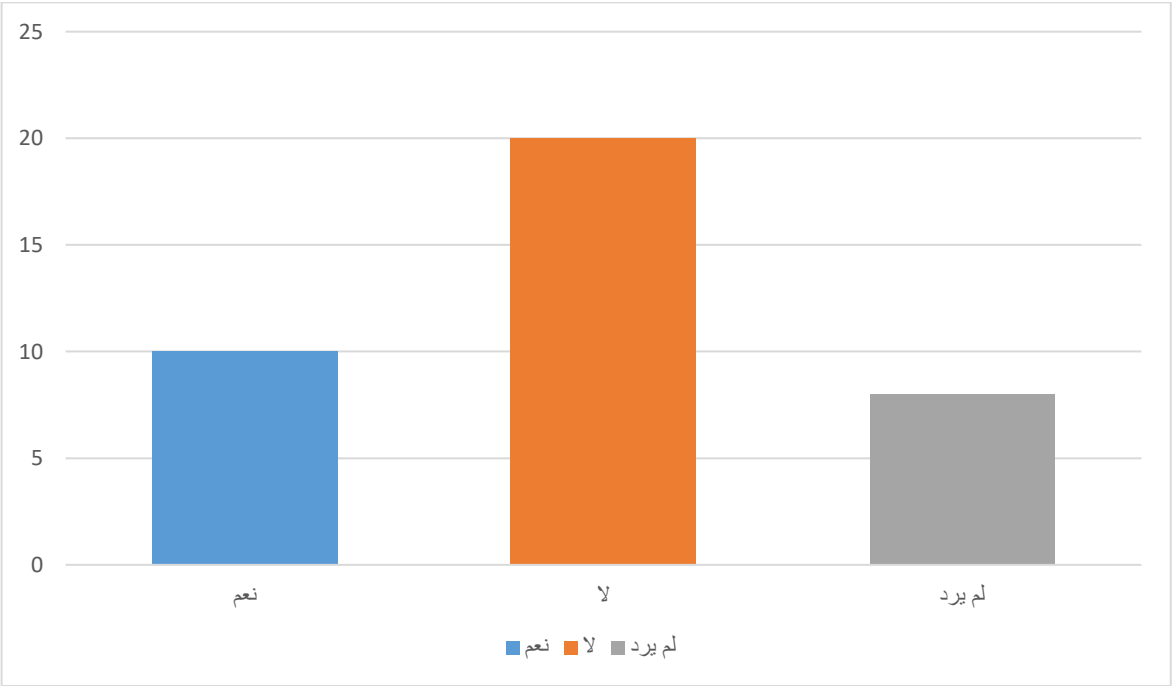
والبرامج، ومدى استجابتها لاحتياجات حاملي المشاريع، وكذا الوقوف على التحديات التي قد تعيق الاستفادة منها.

جدول رقم 08: اليات ودعم وتمويل المشاريع

الإجابة	نعم	لا	لم يرد
عدد الإجابات	10	20	8

المصدر: من إنشاء الطالبة من خلال معطيات البحث الميداني.

رسم بياني رقم 08 : معرفة باليات ودعم وتمويل المشاريع



المصدر: من إنشاء الطالبة من خلال معطيات البحث الميداني.

برز التمثيل البياني أن نسبة معتبرة من الطلبة لا تمتلك معرفة كافية بآليات دعم وتمويل المشاريع في الجزائر، وهو ما يعكس وجود فجوة معرفية داخل الوسط الجامعي. وتؤكد هذه النتيجة ما توصلت إليه عدة دراسات أكاديمية، حيث يشير رفيق بوقليعة (Rafik Bouklia-Hassane) في دراساته حول المقاولاتية في الجزائر إلى أن ضعف الإلمام بأجهزة الدعم مثل ANSEJ سابقًا، NESDAحاليًا (يمثل أحد أبرز العوائق أمام تجسيد المشاريع).

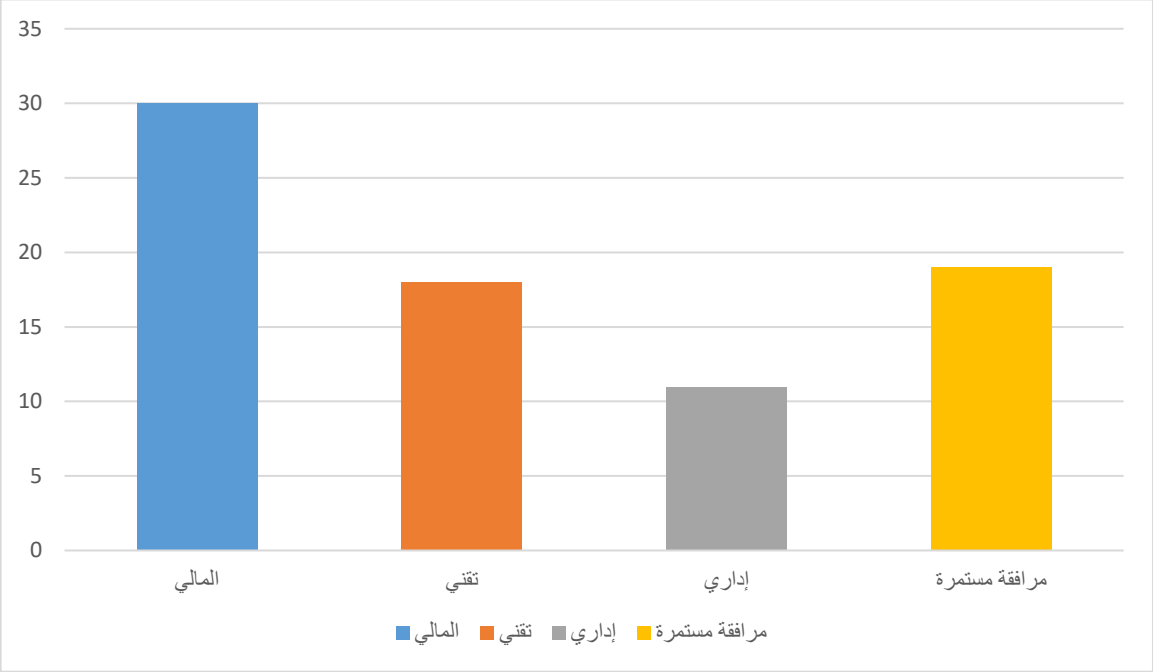
كما توصلت دراسة طحاليت فاطمة (Tahalite F.) إلى أن غياب التوعية الكافية بآليات التمويل والمرافقة يقلل من فعالية السياسات العمومية الموجهة لدعم المؤسسات الناشئة، رغم توفرها على المستوى الرسمي. وفي نفس السياق، أكدت دراسة بن عيسى وسليماني (Benissa & Slimani, 2018) أن الطلبة الجامعيين يعانون من نقص في المعلومات المتعلقة بمصادر التمويل، وهو ما يحد من انتقالهم من فكرة المشروع إلى مرحلة التنفيذ.

ومن جهة أخرى، تشير دراسة خنيفر محمد (Khenifer M., 2020) إلى أن أجهزة الدعم في الجزائر توفر إمكانيات تمويل معتبرة، غير أن ضعف التواصل المؤسساتي وقلة التوجيه داخل الجامعات يؤديان إلى ضعف الاستفادة منها من طرف الشباب. كما أبرزت دراسة بوعلاق وبن يحيى (Boualak & Benyahia, 2019)أن فعالية هذه الأجهزة تبقى مرتبطة بمدى إدماج التكوين المقاولاتي داخل الجامعة وربطه بالواقع الاقتصادي.

وفي نفس الإطار، توصلت دراسة حمدي وآخرون (Hamdi et al., 2021) إلى أن الحاضنات الجامعية تلعب دورًا محوريًا في تقليص هذه الفجوة، من خلال مرافقة الطلبة وتعريفهم بآليات التمويل، إلا أن هذا الدور لا يزال بحاجة إلى تعزيز وتوسيع.

بناءً على ذلك، يمكن تفسير ارتفاع نسبة الطلبة الذين لا يملكون معرفة بآليات الدعم والتمويل بضعف التوعية والتأطير داخل البيئة الجامعية، رغم وجود منظومة دعم رسمية. وهو ما يتوافق مع الأدبيات التي تؤكد أن نجاح سياسات دعم المقاولاتية لا يعتمد فقط على توفر التمويل، بل أيضًا على نشر المعرفة وتحسين آليات الاتصال والتوجيه داخل المؤسسات الجامعية.

رسم بياني رقم 09 : نوع الدعم الذي يحتاجه طالب المقاولاتي



المصدر: من إنشاء الطالبة من خلال معطيات البحث الميداني.

تُبرز نتائج الجدول المتعلقة بنوع الدعم الذي يحتاجه الطلبة في هذه المرحلة هيمنة واضحة للدعم المالي، حيث اعتبره 93.3% من المبحوثين (حسب نسبة الملاحظات) أهم أشكال الدعم المطلوبة، وهو ما يعكس الطبيعة الحساسة لمرحلة انطلاق المشاريع، التي تتطلب موارد مالية لتغطية تكاليف التأسيس، واقتناء التجهيزات، وضمان استمرارية النشاط. وتنسجم هذه النتيجة مع الأدبيات الاقتصادية التي تؤكد أن التمويل يمثل العائق الرئيسي أمام تجسيد المشاريع، خاصة في البيئات التي تعرف محدودية في مصادر التمويل الذاتي.

في المرتبة الثانية، يأتي الدعم التقني بنسبة 56.7%، مما يدل على إدراك الطلبة لأهمية المرافقة التقنية، سواء فيما يتعلق بتطوير المنتج أو الخدمة، أو باستخدام الأدوات التكنولوجية الحديثة، خاصة في ظل تنامي التوجه نحو المشاريع الرقمية والابتكارية. ويعكس ذلك حاجة الطلبة إلى تأطير متخصص يمكنهم من تحويل أفكارهم إلى نماذج عملية قابلة للتطبيق.

أما الدعم الإداري فقد سجل نسبة أقل (33.3%)، وهو ما يمكن تفسيره بكون الطلبة في مرحلة أولية من التفكير في المشروع، حيث تتركز أولوياتهم على الجوانب التمويلية والتقنية أكثر من الجوانب التنظيمية والإجرائية، أو بسبب محدودية وعيهم بتعقيدات المسار الإداري لإنشاء المؤسسات.

كما أن تجاوز مجموع النسب لـ 100% (183.3%) يؤكد أن السؤال متعدد الإجابات، ما يعكس أن الطلبة لا ينظرون إلى أشكال الدعم بشكل منفصل، بل يعتبرونها متكاملة ومترابطة، حيث يحتاج المشروع الناشئ إلى دعم مالي وتقني وإداري في آن واحد.

وعليه، يمكن القول إن الطلبة يميلون بشكل واضح إلى إعطاء الأولوية للدعم المالي، غير أن نجاح المشاريع الريادية يتطلب مقاربة شاملة تقوم على التكامل بين مختلف أشكال الدعم، وهو ما يستدعي من الحاضنات الجامعية وأجهزة الدعم تعزيز خدماتها بشكل متوازن يجمع بين التمويل، التأطير التقني، والمرافقة الإدارية، خاصة في ظل التحديات التي يفرضها سوق الشغل وتزايد التوجه نحو المقاولاتية كبديل مهني.

الخاتمة

بينت نتائج الإستبيان الإهتمام الملحوظ بالمجال المقاولاتي لدى الطلبة حاضنة جامعة وهران –2– حيث أظهر جلهم إمتلاكهم لأفكار المشاريع واضحة و متنوعة . مع إنخفاض كفة المشاريع الإبتكارية رقمية كما أظهرت النتائج مساهمة التكوين المقاولاتي في تنمية روح المبادرة . في حين إعتبرت المرافقة مهمة في إبراز مدى المشروع في المقابل كشف الإستبيان عن بعض التحديات من أبرزها محدودية معرفة المبحوثين بآليات الدعم و التمويل وكذا حاجتهم الماسة إلى الدعم المالي و التقني و تؤكد النتائج الدور البارز للحاضنة في نشر الثقافة المقاولاتية و دعم مشاريع الطلبة.

الخاتمة

خاتمة عامة

صبحت الثقافة المقاولاتية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة من أهم المقومات التي تسعى الجامعات إلى ترسيخها لدى الطلبة، باعتبارها مدخلاً أساسياً لتشجيع المبادرة الفردية والابتكار والمساهمة في خلق مؤسسات اقتصادية قادرة على دعم التنمية الوطنية. ومن هذا المنطلق، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الثقافة المقاولاتية في حاضنة الأعمال بجامعة وهران 2 "محمد بن أحمد"، والوقوف على مدى مساهمتها في نشر الفكر المقاولاتي لدى الطلبة الجامعيين.

وقد بين الجانب النظري أن الثقافة المقاولاتية تمثل منظومة من المعارف والقيم والاتجاهات والمهارات التي تدفع الأفراد نحو المبادرة وتحمل المخاطر واستغلال الفرص المتاحة. كما أبرز أهمية الحاضنات الجامعية باعتبارها هياكل داعمة توفر التكوين والمرافقة والتوجيه، وتساهم في تحويل الأفكار الإبداعية إلى مشاريع قابلة للتجسيد. وتم كذلك التطرق إلى نشأة حاضنة جامعة وهران 2 وأهم الخدمات والأنشطة التي تقدمها لفائدة الطلبة حاملي المشاريع.

أما الدراسة الميدانية، فقد كشفت نتائج الاستبيان عن وجود اهتمام ملحوظ بالمجال المقاولاتي لدى الطلبة المنخرطين في حاضنة الأعمال، حيث أظهر أغلب المبحوثين امتلاكهم لأفكار مشاريع واضحة ومتنوعة، وهو ما يعكس تنامي الوعي بأهمية التوجه نحو العمل الحر وإنشاء المؤسسات. كما بينت النتائج أن التكوين المقاولاتي الذي توفره الحاضنة يساهم في تنمية روح المبادرة وتعزيز التوجه المقاولاتي لدى الطلبة، في حين اعتُبرت المرافقة والتوجيه من العوامل المهمة التي تساعد على إبراز مدى نضج المشروع وإمكانية تجسيده على أرض الواقع.

وفي المقابل، أظهرت النتائج وجود جملة من التحديات التي قد تحد من تحويل الأفكار المقاولاتية إلى مشاريع فعلية، من أبرزها محدودية معرفة الطلبة بآليات الدعم والتمويل المتاحة، إضافة إلى حاجتهم الملحة إلى الدعم المالي والتقني، وهو ما يؤكد أن نجاح المشروع المقاولاتي لا يرتبط فقط بوجود الفكرة، وإنما يتطلب أيضاً توفير بيئة داعمة ومرافقة مستمرة في مختلف مراحل إنجازه.

وعليه، يمكن القول إن نتائج الدراسة تدعم الفرضية القائلة بأن الحاضنات الجامعية تساهم في ترسيخ الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة وتكوين توجه مقاولاتي إيجابي لديهم، كما تشير إلى أهمية السياسات العمومية الرامية إلى تشجيع إنشاء المؤسسات الناشئة، رغم الحاجة إلى تعزيز التعريف بآليات الدعم وتبسيط الاستفادة منها. كما تؤكد النتائج صحة الفرضية المتعلقة بكون العراقيل المالية والتقنية تمثل أحد أبرز العوائق التي تواجه الطلبة في تحويل أفكارهم إلى مشاريع واقعية.

وفي الأخير، تبرز حاضنة الأعمال بجامعة وهران 2 كفاعل أساسي في نشر الثقافة المقاولاتية داخل الوسط الجامعي، من خلال ما تقدمه من تكوين ومرافقة وأنشطة تحسيسية وتوجيهية. غير أن تعزيز فعالية هذه الجهود يستدعي تكثيف برامج التوعية بآليات التمويل، وتوسيع فرص الدعم والمرافقة التقنية، وتشجيع المشاريع الابتكارية والرقمية، بما يسهم في إعداد جيل من الطلبة المقاولين القادرين على الإبداع والمساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة.

قائمة المراجع:

- مطبوعة دروس مقياس المقاولاتية :محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص إتصال جماهيري و الوسائط الجديدة من إعداد د. حنان شعبان.
- التكوين الجامعي وأثره على التوجه للطلبة الجامعيين دراسة ميدانية لعينة من الكلبة جامعة 08ماي 1945 قالمة كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية طلبة: أشرف الدين موادنة – آية قيرا.
- المشروع المهني و المقاولاتية في الجزائر، البروفيسور عبد العزيز عبادة، دار الإخلاص والصواب للطباعة والنشر و التوزيع ص126.
- التكوين الجامعي و أثره على التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين دراسة ميدانية لعينة من الطلبة جامعة08 ماي 1945 قالمة كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية طالبة : أشرف الدين موادنة – آية قيراط.
- مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم االسياسية تخصص سياسة عامة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية – االجزائر وسط بعنوان "المقاولاتية كآلية للتنوع الإقتصادي في الجزائر2020-2025".
- رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل دكتورا في علوم التسيير تحت عنوان :دور التعليم المقاولاتي في إرساء ثقافة إنشاء المؤسسة من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين طالب قرينعي محمد عبد اللولة جامعة غرداية كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير 2025/2024.
- مساهمة حاضنات الأعمال في خلق و دعم المؤسسات الناشئة – عرض بعض تجارب الحاضنات الأعمال في الجزائر : شعشوع عبد الله و عناني عبد الله جامعة بن يحيى الونشريسي ، تسمسيلت ، مخبر الاقتصاد و التنمية المستدامة.
- مساهمة حاضنات الأعمال في خلق و دعم المؤسسات الناشئة – عرض بعض تجارب الحاضنات الأعمال في الجزائر : شعشوع عبد الله و عناني عبد الله جامعة بن يحيى الونشريسي ، تسمسيلت ، مخبر الاقتصاد و التنمية المستدامة,
- دور حاضنات الأعمال في مرافقة و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – التجربة الصينية و التجربة الماليزية نموذجا : بلعيد عبد الله كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير – جامعة باتنة الجزائر.

- حاضنات الأعمال و دورها في التخفيف من حدة البطالة – حالة وكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تجربة دار المقاولاتية: 2016/2013 بوشيخي فاطمة، بوشيخي عائشة.
- حاضنات الأعمال كآلية لدعم و تنمية و المؤسسات الناشئة مع الإشارة لتجارب بعض الحاضنات الأعمال في الجزائر بوعدلة سارة مخبر إدارة الأفراد و المنظمات ،جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان الجزائر 2022/09/20.
- المشروع المهني و المقاولاتية في الجزائر ،البروفيسور عبد العزيز عبادة ،دار الإخلاص و الصواب للطباعة و النشر و التوزيع ص124.
- دور حاضنلت الأعمال و مسرعات الجامعية في تعزيز الإبتكار و تطوير المؤسسات الناشئة– مركز حاضنات الأعمال و مسرعات الأعمال بجامعة الملك سعود نموذجا طالبة: سارة سلامة.

الملاحق